EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

# التقرير الإحصائي عن حالة الصّحافة والإعلام في مصر

## التقرير الربع سنوي لانتهاكات حرية الصحافة في مصر

## خلال الفترة (يناير - مارس) 2025

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الرصد والتوثيق

# التقرير الإحصائي عن حالة الصّحافة والإعلام في مصر

# التقرير الربع سنوي لانتهاكات حرية الصحافة في مصر
# خلال الفترة (يناير - مارس) 2025

**اسم الجهة الناشرة:** المرصد المصري للصحافة والإعلام

**تاريخ الإصدار:** مايو 2025

**إعداد وتحرير**

عصام ناصر

**تدقيق لُغوي**

مارسيل نظمي

**إخراج فني**

سمر صبري

# قائمة المحتويات


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | المقدمة | 4 |
| 2 | البناء المفاهيمي والمنهجي للتقرير | 5 |
| 3 | الملخص التنفيذي | 8 |
| 4 | المحور الأول: العرض البياني للانتهاكات خلال الربع الأول من عام 2025 | 12 |
| 5 | المحور الثاني: مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الأول من عام 2025 | 18 |
| 6 | المحور الثالث: أبرز الأحداث خلال الربع الأول من عام 2025 | 30 |
| 7 | خاتمة وتوصيات | 35 |

# المقدمة

يُصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام تقرير ربع سنوي، يتناول بالرصد والتحليل كل الانتهاكات التي وقعت خلال ربع العام المنصرم (يناير- مارس) 2025،كما يغطي أهم النشاطات والخطابات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر.

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، والتعرف على طبيعة هذه الانتهاكات، وكذلك تسليط الضوء على أداء المؤسسات الحاكمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، لعل ذلك يساعدنا على تقييم نشاط هذه المؤسسات، وفهم منطق الانتهاكات.

وأخيرًا يناقش التقرير أهم الأحداث التي وقعت خلال هذا الربع من العام؛ و أبرز الانتهاكات خلال الفترة نفسها، والانتهاكات النوعية الجديدة على الوضع الصحفي والإعلامي، أو الأحداث التي شغلت المجال الصحفي والإعلامي خلال الفترة محل الرصد، ومن شأن كل ذلك أن يفتح المجال لطرح مقترحات لتطوير الأداء، وسبل الحد من الانتهاكات.

ولا يكتفي المرصد بمر اقبة الانتهاكات، وفهم منطقها وطرح مقترحات للحد منها؛ بل يقدم الدعم اللازم لضحايا هذه الانتهاكات وقت حدوثها.

# البناء المفاهيمي والمنهجي للتقرير

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي صارم، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

## المنهجية

### مصادر عملية الرصد

1 - **الرصد المباشر للأحداث:** ذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة، والذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.

2 - **ما يرِد إلى المرصد من بلاغات وشكاوى:** ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وتجميع الشهادات والأدلة وما إلى ذلك.

3 -**البحث عبر الأرشيف الرقمي:** للصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المنشورة للعامة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين/ات معنيين/ات بملف حرية الإعلام.

## أما عملية التوثيق فهناك نوعين من التوثيق

**1 - التوثيق المباشر:** هو التوثيق الذي يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن أو مع من يمثّلهم/ن قانونيًا، وتوثيق شهاداتهم/ن وما تعرضوا/ن له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقّي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، والتواصل المباشر مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن.

**2 - التوثيق غير المباشر:** هو التوثيق الذي يتعذّر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم/ن، ويتم من خلال الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية مع تحري صحة المنشور، من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو من صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

## المدى الزمني للتقرير

يلتزم التقرير الربع السنوي بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات خلال ثلاثة شهور، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية.

وقد تحدث اختلافات بسيطة بين الأرقام النهائية لهذا التقرير، والتقارير الدورية الشهرية، وذلك لأن المرصد يقوم بتحديث بيانات جميع حالات الانتهاك والتأكد من مصداقيتها وتفاصيلها بشكل مستمر. وفي كل الأحوال لا يُعد هذا الاختلاف البسيط عاملًا يتغيّر على أساسه النتائج والتحليلات الواردة بالتقرير.

## تصنيف الانتهاكات

يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيون/ات بحسب طبيعة الأضرار الناجمة عنها؛ إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية).

**وفيما يلي عرض لهذه الأنواع من الأضرار:**

## 1 -أضرار جسدية

**التعرّض للضرب أو إحداث إصابة:** تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

**التعدّي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب):** حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة أو الإعلامي/ة أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه/ا.

## 2 -أضرار معنوية

**قبض:** عملية القبض على صحفي/ة أو إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده/ا، والعرض على النيابة، وتوجيه الاتهامات.

**احتجاز غير قانوني:** تعني احتجاز الصحفي/ة- الإعلامي/ة بواسطة أفراد أمن داخل مكان مُخصص للاحتجاز لفترة من الزمن، ثم إطلاق سراحه/ا دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

**استيقاف وتفتيش:** استيقاف الصحفي/ة- الإعلامي/ة لمدة زمنية معينة دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز معين أو تقييده/ا، ليتم إطلاق سراحه/ا بعدها دون تحرير محضر.

**التعدّي بالقول أو التهديد:** يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات، سواءً بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

**التعدّي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز:** وتكون حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/ة -الإعلامي/ة.

## 3 -أضرار مهنية

**منع التغطية الصحفية:** منع الصحفي/ة من تغطية حدث ما، وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية، سواءً تصوير أو بث.

**منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي:** تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي، عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

**قرار حظر نشر:** تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة، فيما يتعلّق بقضايا رأي عام متداولة.

**مصادرة مطبوعة صحفية:** تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.

**اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نِقابة الصحفيين.

**منع من دخول النقابة:** تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر النقابة المُنتمين/ات إليها، بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس النقابة.

**منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر عملهم/ن بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

**الفصل التعسّفي:** مخالفة القانون من قبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل مُنفرد قبل انتهاء مدة العقد المُحدد، أو إنهاء العقد غير مُحدد المدة، دون سابق إنذار للصحفي/ة والإعلامي/ة العامل/ة.

**حجب المواقع الإلكترونية:** استخدام وسائل إلكترونية مُتقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي مُعين، إقليمي أو على مستوى الدولة، من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المو اقع الإخبارية في مصر في بعض الأحيان عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

**مسح محتوى:** إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قِبل طرف أو أطراف أخرى، على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام/ت بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

**إيقاف عن العمل:** إجراء تتخذه الإدارة أو السُلطة المعنية ضد الموظف/ة، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حِرمان الموظف/ة من مزاولة وظيفته/ا خلال مدة الوقف عن العمل.

## 4 -ملاحقة قضائية

**أحكام قضائية بالحبس:** تكون أمام محاكم مختلفة، سواءً جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين/ات في قضايا تتعلّق بعملهم/ن الصحفي.

**تقييد حرية التنقل:** تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين/ات داخل أو خارج البلاد، مثل منع السفر، أو منع دخول البلاد، أو الترحيل خارج البلاد، سواءً تمّت بقرارات من الجهات المعنية، أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مُسجّلة بمنع دخول البلاد).

## 5 -أضرار وظيفية وإدارية

**إجراء إداري تأديبي:** هي التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلّق بالشؤون الإدارية للصحفي/ة داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

## 6 -أضرار مادية

**إتلاف أو حرق معدات صحفية:** إتلاف أو حرق معدات صحفية: تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المُخصصة للعمل الصحفي، دون طابع الاستخدام الشخصي.

**الاستيلاء على معدات صحفية:** تشمل حالات التحفّظ على معدات صحفية، بواسطة الجهات الرسمية المُختصة، أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مُختصة بذلك.

**إخلاء سبيل بكفالة مالية:** تكون عبر جهات التحقيق المُختلفة بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات، وتوجيه اتهامات قبل الإحالة المحكمة المُختصة.

**فرض غرامة مالية:** عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح والجنح المُستأنفة والجنايات.

# الملخص التنفيذي

## استقراء الانتهاكات والنشاطات

### أولًا: فيما يتعلق بالانتهاكات

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2025، عدد 66 انتهاكًا، توزعت من حيث نوع الشخص الواقع بحقه الانتهاك، بين 43 انتهاكًا بحق صحفيين (ذكور)، وعدد 12 انتهاكًا بحق صحفيات (إناث)، وعدد 7 انتهاكات بحق صحفيين/ات نعرف عددهم ونجهل نوعهم، وعدد 3 انتهاكات بحق مؤسسة صحفية كاملة، وأخيرًا عدد انتهاك 1 بحق مجموعة صحفيين، وغير معروف على وجه التحديد عدد الصحفيين الذكور والصحفيات الإناث من طالتهم هذه الانتهاكات.

ويكشف لنا تصنيف الانتهاكات التي شهدها الربع الأول من 2025، من حيث زاوية نوعية الانتهاك أن "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات" هو الانتهاك الأعلى تكرارًا خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بو اقع 23 انتهاكًا، وأن "حجب حقوق مالية"، ومعه انتهاك "منع التغطية الإعلامية" كلاهما في المركز الثاني كأكثر الانتهاكات تكرارًا، إذ شهدنا خلال الشهور الثلاث وقوع 9 حالات حجب حقوق مالية، وكذلك عدد 9 حالات منع من التغطية.

كما شهدنا خلال الفترة ذاتها، وقوع 6 حالات فصل تعسفي، و 5 حالات تعسف داخل مؤسسة صحفية، مثل "نقل تعسفي أو تعطيل ترقية أو عنف جسدي أو لفظي بدون تحقيق داخل مؤسسة صحفية"، وعدد 4 حالات منع صحفيين/ات من دخول مؤسسة صحفية لمباشرة عملهم، و3 حالات تعامل أو تحدث غير لائق، فضلًا عن عدد 2 حالة حجب موقع إلكتروني، و2 حالة وقف عن العمل، وأخيرًا حالة انتهاك وحيدة بكل فئة من هذه الفئات الثلاث (تهديد إلكتروني بالقول، اختراق منصة رقمية، قبض تعسفي).

التوزيع الجغرافي للانتهاكات، يظهر أن محافظة الجيزة، كانت الأعلى من بين محافظات الجمهورية شهودًا للانتهاكات خلال الشهور الثلاث؛ إذ شهدت وقوع عدد 26 انتهاكًا، يليها محافظة القاهرة التي شهدت وقوع عدد 25 انتهاكًا، ثم محافظة المنيا التي شهدت وقوع عدد 11 انتهاكًا، وأخيرًا محافظة الشرقية التي شهدت وقوع عدد 2 انتهاك، فضلًا عن عدد 2 انتهاكًا ارتكبتها جهات مقرها خارج مصر.

من حيث نوع التوثيق، نجد أن هناك 65 انتهاكًا من أصل 66 انتهاكًا تم توثيقها بطريقة مباشرة، عبر العودة إلى ضحية الانتهاك، أو أحد ذويه، أو عبر الاطلاع على وثائق رسمية، أو فيديو يوثق الو اقعة بما لا يدع مجال للشك. في حين وثقت و اقعة واحدة بصورة غير مباشرة، وهي و اقعة فصل تعسفي بحق فريق برنامَج قصواء الخلالي على قناة CBC .

من زاوية تخصص ضحية الانتهاك، يكشف لنا الرصد أن فئة محرر كانت أكثر الفئات الصحفية عرضة للانتهاكات، إذ وقع 18 انتهاكًا بحق محررين/ات. وأن فئة مراسل صحفي كانت ثاني أكثر المهن الصحفية عرضة للانتهاكات، بو اقع 11 انتهاكًا. يليها فئة مقدم برامج؛ إذ وقعت 8 انتهاكات بحق فئة مقدم برامج خلال الربع الأول من العام.

ثم تأتي فئة كاتب صحفي، حيث وقع بحقها عدد 6 انتهاكات، وفئتي (مراجع لُغَوي - مدير تحرير) وقع بحق كل فئة منها عدد 5 انتهاكات، ثم فئة "غير محدد التخصص" وقع بحقها 4 انتهاكات.

أما فئة "نائب مدير تحرير" فقد وقع بحقها 3 انتهاكات خلال الشهور الثلاث، أخيرًا فإن فئات "متخصص SEO، رسام كاريكاتير، رئيس تحرير تنفيذي" فقد نال كل فئة منها عدد 2 انتهاك.

ويساعد تصنيف الانتهاكات وفق نوع جهة عمل الضحية، سواء كانت (إعلام رقمي، مطبوعة صحفية، إعلام مرئي) على فهم ما إذا كان ثمة علاقة بين عدد الانتهاكات ونوع الجهة. وعادة ما نجد في هذا السياق، أن صحفي المو اقع الإلكترونية أكثر عرضة للانتهاكات، من نظرائهم في الصحف الورقية وفي القنوات التلفزيونية.

قراءة الانتهاكات الـ66 التي شهدها الربع الأول من عام 2025، من زاوية نوع جهة عمل الضحية يؤكد -كما هو معتاد- أن صحفي المؤسسات الإعلامية الرقمية كانوا الأكثر عرضة للانتهاكات، بو اقع 52 انتهاكًا، يليها العاملين /ات في المطبوعات الصحفية بو اقع 9 انتهاكات، وأخيرًا العاملين /ات في وسائل إعلام مرئية، حيث وقع بحقهم 5 انتهاكات.

## هل يؤثر نوع ملكية المؤسسة الصحفية على عدد الانتهاكات التي تطال الصحفيين والإعلاميين/ات؟

هذا السؤال نحاول الإجابة عليه عبر تصنيف المؤسسات التي يعمل بها الصحفي أو الإعلامي/ة ضحية الانتهاك وفق معيار الملكية.

خلال الربع الأول من 2025، نجد أن الصحفيين /ات العاملين /ات في مؤسسات مملوكة للرأسمال المحلي كانوا أكثر عرضة للانتهاكات من غيرهم، بو اقع 58 انتهاكًا. ما يمكن تفسيره بأن العاملين في مؤسسات صحفية محلية خاصة، هم الأقل حمايةً، وهم في الوقت ذاته، الأكثر عددًا. يليهم العاملين/ات في المؤسسات الإعلامية المملوكة لرأسمال أجنبي، ووقع بحقهم 6 انتهاكات، أما العاملين في المؤسسات الصحفية القومية فقد تعرضوا إلى عدد 2 انتهاك؛ وهو ما يمكن تفسيره ليس بالضرورة بسبب كونهم الأكثر حماية، بل لأنهم الأقل حركة ومخاطرة والأكثر تقليدية في تغطياتهم وفي كتاباتهم وسياستهم التحريرية.

## ثانيًا: النشاطات الصادرة عن الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي

يصنف ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر وفق تصنيفات 3 كبرى:

التصنيف الأول: وفق طبيعة الجهة صاحبة للقرار، هذه الجهة إما نقابية، مثل نقابتي الصحفيين والإعلاميين. وإما رقابية مثل (الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، المجلس الأعلى للإعلام).

التصنيف الثاني: وفق معيار الجهة التي صدر عنها هذه النشاطات، وهي 5 جهات (نِقابة الصحفيين، نِقابة الإعلاميين، المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام).

التصنيف الثالث: هو الاقتراب مما صدر عن الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر وفق نوع الصادر؛ إذ لدينا تصنيفات لما صدر، وهي (بيان، فعاليات، إعلان، تهنئة، خطاب، تصريح، خبر، نعي، قرار، بروتوكول، تكريم).

أما تتبع ما صدر عن هذه الجهات بشكل تفصيلي، يتناول كل جهة أو مؤسسة على حدة؛ فهو يكشف لنا التالي:

### أولًا: المؤسسات النقابية

(1) نقابة الصحفيين: خلال الربع الأول من عام 2025، صدر عن نقابة الصحفيين عدد 149 نشاطًا، ما يعني أنها أعلى المؤسسات المنظمة للمجال الإعلامي في مصر نشاطًا، هذه النشاطات جاء توزيعها كالتالي:

عدد 71 إعلانًا، معظمها عن نشاطات تدريبية وتثقيفية وخدمية قدمتها النقابة. عدد 27 خبرًا عن نشاطات وتحركات مختلفة لمجلس النقابة ونقيبها. عدد 16 فعالية احتفالية أو تكريمية أو تأبين أو احتجاجية. عدد 11 بيانًا للتعليق على شأن على الصعيد الوطني، مثل مشروعات القوانين، أو على الصعيد الخارجي؛ حيث أبدت النقابة اهتمامًا خاصًا منذ بداية العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، وبالتأكيد للتعليق على القضايا الخاصة بالمجتمع الصحفي، من قبيل تعرض أحد الزملاء /ات الصحفيين لانتهاك. عدد 6 تصريحات تهنئة. عدد 6 قرارات هامة تتعلق بعمل النقابة نفسها، أو بالملف الصحفي. عدد 5 بروتوكول تعاون مع جهات خدمية؛ لتوفير خدمات بأسعار أقل لأعضاء الجمعية العمومية، عدد 4 طلب مقدم إلى جهات حكومية. وأخيرًا عدد 3 خطابات، الأول: وجه إلى الجهات المختصة، بتوصيات المؤتمر العام السادس وتدعو للعمل المشترك لتنفيذها. الثاني: موجه من 10 نقابات مهنية مصرية إلى السفارة الأمريكية لرفض تصريحات "ترامب" حول تهجير الفلسطينيين. الثالث: موجه إلى مجلس الدولة لشكره على الموافقة بالإشراف على انتخابات التجديد النصفي بالنقابة.

(2) نقابة الإعلاميين: ما صدر عن نقابة الإعلاميين خلال الربع الأول من العام محدود من حيث العدد، إذ لم يصدر عنها سوى 24 نشاطًا خلال الشهور الثلاث، هذه النشاطات توزعت كالتالي: عدد 8 بيانات تهنئة، عدد 4 قرارات، عدد 3 أخبار عن نشاطات النقابة ورئيسها، عدد 2 إعلان، وأخيرًا، بيان وحيد، فعالية وحيدة، تكريم وحيد، تصريح وحيد.

### ثانيًا: المؤسسات الرقابية

(1) المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام: هو أكثر المؤسسات المنظمة للمجال الإعلامي في مصر تمتعًا بالصلاحيات، فهو يشبه إلى حد بعيد وزارة الإعلام، من زاوية النفوذ الواسع الذي يتمتع به، والأدوار الكثيرة المخول له تأديتها، ومراجعة ما صدر عن المجلس من نشاطات خلال الشهور الثلاث، يكشف أن هذه النشاطات توزعت كالتالي: عدد 38 خبرًا، عدد 8 قرارات، عدد 5 فعاليات، عدد 3 بيانات نعي، عدد 2 بيان تهنئة.

(2) الهيئة الوطنية للصحافة: هي الجهة المسؤولة عن المؤسسات الصحفية القومية، أو المملوكة للدولة، والهيئة خلال الشهور الثلاث صدر عنها 18 نشاطًا، وعدد النشاطات الصادرة عن الهيئة يبدو مفهومًا، كونها جهة إدارية لتسيير عمل المؤسسات الصحفية القومية، وبشكل عام فقد توزعت نشاطات الهيئة كالتالي: عدد 7 إعلان، معظمها إعلان عن صرف بدل التدريب والتكنولوجيا، أو صرف مكافأة نهاية الخدمة للزملاء المحالين على المعاش، عدد 6 أخبار عن نشاط رئيس الهيئة، عدد 2 فعالية، عدد 2 قرار، وأخيرًا بيان نعي.

(3) الهيئة الوطنية للإعلام: هي الجهة المسؤولة عن القنوات التلفزيونية القومية، أو المملوكة للدولة، والهيئة خلال الشهور الثلاث صدر عنها 71 نشاطًا، ويلاحظ بشكل عام ارتفاع في نشاطات الهيئة بعد تولي الكاتب والإعلامي أحمد المسلماني رئاسة الهيئة، في 25 نوفمبر 2024، وقد توزعت نشاطات الهيئة في الربع الأول من عام 2025 كالتالي: عدد 36 خبرًا عن نشاطات الهيئة وتحركات رئيسها، عدد 9 إعلان عن 9 أنشطة نظمتها الهيئة، أو ترتيبات أعلنت عنها، عدد 8 تصريحات لرئيس الهيئة، عدد 7 حالات تكريم لشخصيات خلال فعاليات احتفالية نظمتها الهيئة، عدد 4 قرارات أصدرتها الهيئة، عدد 2 بيان نعي، عدد 2 بيان تهنئة، عدد 2 فعالية احتفالية نظمتها الهيئة، وأخيرًا بروتوكول تعاون وقعته الهيئة مع إدارة الشؤون المعنوية بالقوات المسلحة المصرية.

## ثالثًا- أبرز قضايا المجتمع الصحفي والإعلامي خلال الربع الأول من العام

.نتناول في هذا الجزء أهم التطورات التي شهدها المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر، وفي هذا النطاق نتناول قضيتين الأولى: التأثيرات السلبية للقرارات التمويلية والإدارية المتعسفة على الحقوق الاقتصادية للصحفيين. الثانية: منع الصحفيين من التغطية... الأسباب ومقترحات للحل.

# المحور الأول

## العرض البياني والإحصائي للانتهاكات التي شهدها الربع الأول من العام 2025

يعالج هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي سجلها المرصد خلال شهور (يناير، فبراير، مارس) من العام 2025، بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات، أسبابها ومحفزاتها، وهو ما يمثل مقدمة ضرورية للحد من تكرارها وتخفيف حدتها.

### 1 - توزيع الانتهاكات وفقًا لجنس الضحية

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، خلال الشهور الثلاث الأولى من عام 2025، عدد 66 انتهاكًا، هذه الانتهاكات توزعت من حيث نوع الشخص الواقع عليه الانتهاك، إلى عدد 43 انتهاكًا بحق صحفيين، وعدد 12 انتهاكًا بحق صحفيات، وعدد 7 انتهاكات بحق صحفيين/ات نعرف عددهم ونجهل نوعهم، وعدد 3 انتهاكات بحق مؤسسة صحفية كاملة، وأخيرًا عدد 1 انتهاك بحق مجموعة صحفيين (غير معلومي العدد والنوع "ذكور/ إناث").

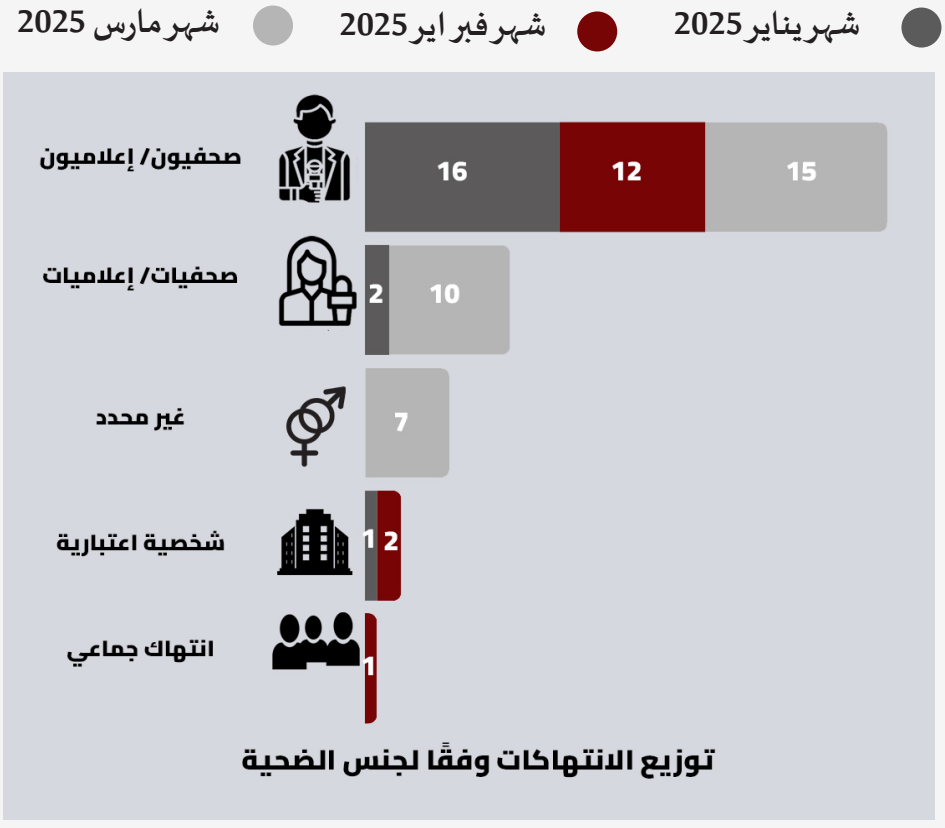

توزيع الانتهاكات وفقًا لجنس الضحية

### 2 - توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك

تصنيف الانتهاكات التي شهدها الربع الأول من عام 2025، من زاوية نوعية الانتهاك يكشف لنا أن "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات" هو الانتهاك الأعلى تكرارًا خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بواقع 23 انتهاك تجديد حبس. وأن انتهاك "حجب حقوق مالية"، ومعه انتهاك "منع التغطية الإعلامية" هما ثاني أكثر الانتهاكات تكرارًا، إذ شهدنا خلال الشهور الثلاث وقوع 9 حالات حجب حقوق مالية، وكذلك عدد 9 حالات منع من التغطية. كما شهدنا خلال الفترة ذاتها، وقوع عدد 6 حالات فصل تعسفي، وعدد 5 حالات تعسف داخل مؤسسة صحفية، وعدد 4 حالات منع صحفيين/ات من دخول مؤسسة صحفية لمباشرة عملهم، وعدد 3 حالات تعامل أو تحدث غير لائق، فضلًا عن عدد 2 حالة حجب موقع

إلكتروني، وعدد 2 حالة وقف عن العمل، وأخيرًا حالة انتهاك وحيدة لكل فئة من هذه الفئات الثلاث (تهديد إلكتروني بالقول، اختراق منصة رقمية، قبض تعسفي).

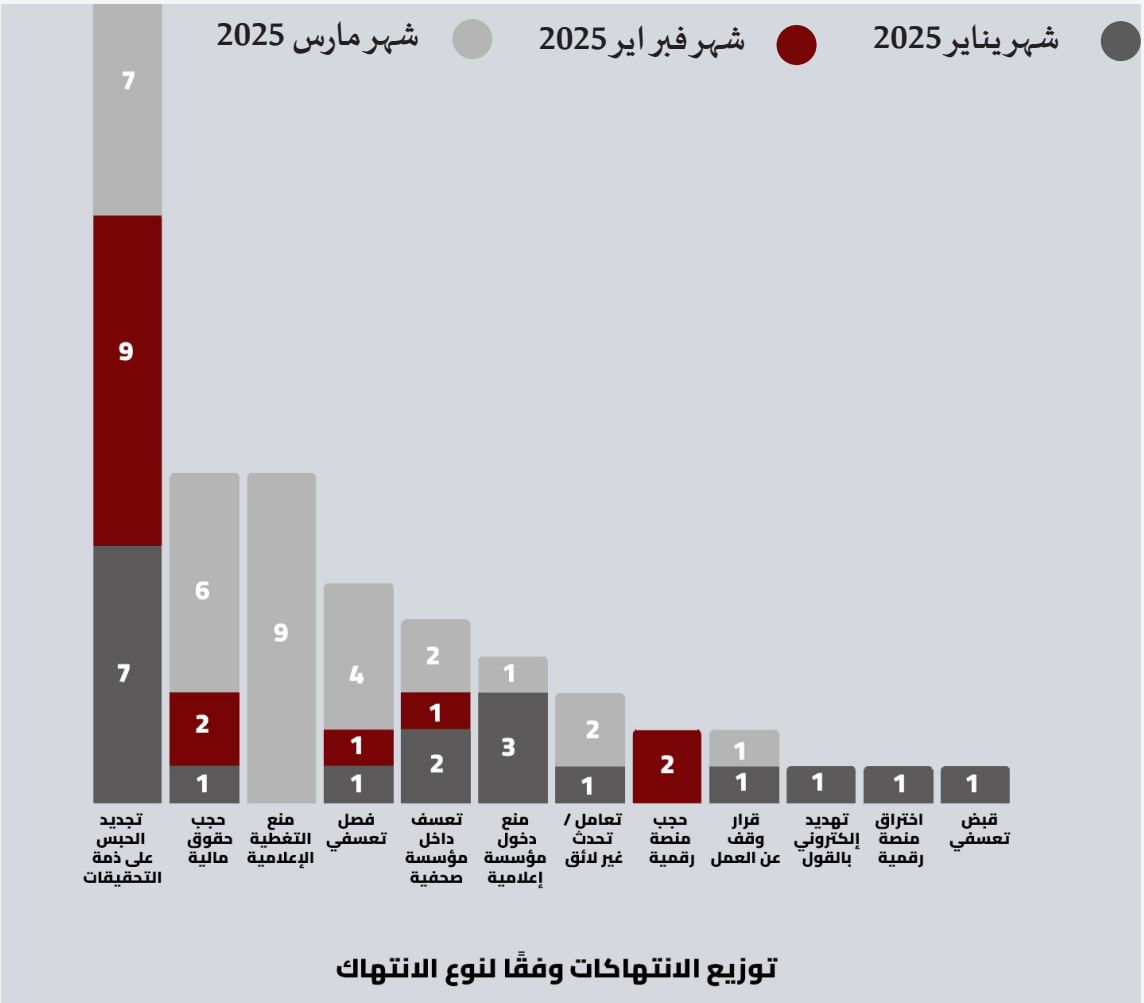


توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك

## 3 - توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي

التوزيع الجغرافي للانتهاكات، يُظهر أن محافظة الجيزة، كانت الأعلى من بين محافظات الجمهورية شهودًا للانتهاكات خلال الشهور الثلاث؛ إذ شهدت وقوع عدد 26 انتهاكًا، يليها محافظة القاهرة التي شهدت وقوع عدد 25 انتهاكًا، ثم محافظة المنيا التي شهدت وقوع عدد 11 انتهاكًا، وأخيرًا محافظة الشرقية التي شهدت وقوع عدد 2 انتهاك، فضلًا عن عدد 2 انتهاك ارتكبتها جهات مقرها خارج مصر.

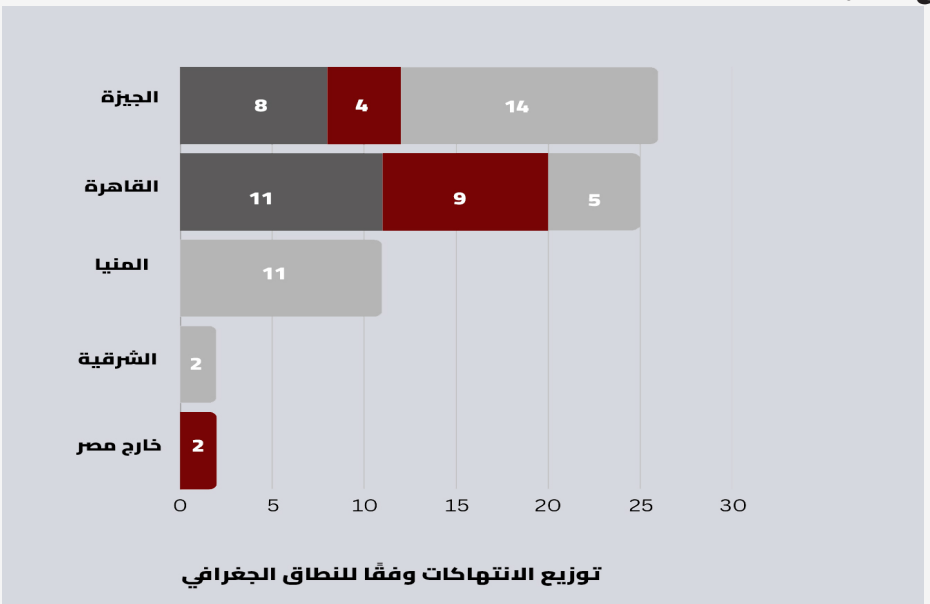


توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي

## 4 - توزيع الانتهاكات وفقًا لدرجة التوثيق

عدد 65 انتهاكًا من أصل 66 انتهاكًا تم توثيقها بطريقة مباشرة، عبر العودة إلى ضحية الانتهاك، أو أحد ذويه، أو عبر الاطلاع على وثائق رسمية، أو فيديو يوثق الو اقعة بما لا يدع مجالًا للشك. في حين وثقت و اقعة واحدة بصورة غير مباشرة، وهي و اقعة فصل تعسفي بحق فريق برنامَج قصواء الخلالي على قناة CBC .

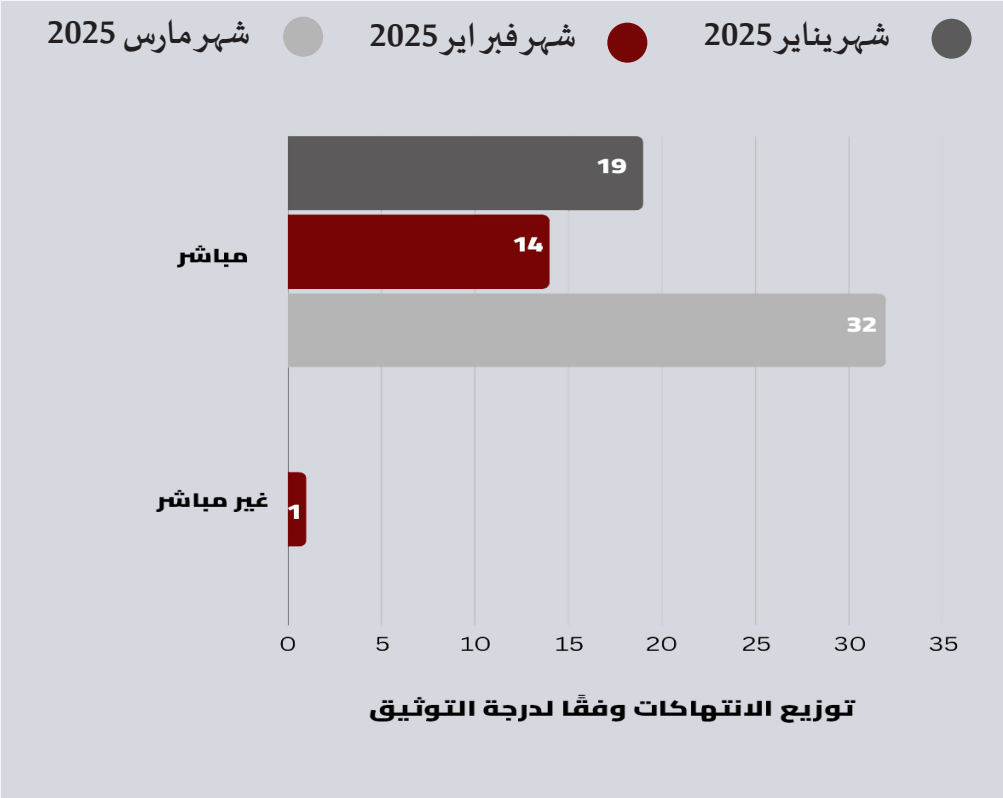


## 5 - توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الضحية

تكشف لنا الجداول الإحصائية، أن فئة محرر كانت أكثر الفئات الصحفية عرضة للانتهاكات، إذ وقع 18 انتهاكًا بحق محررين/ ات. وأن فئة مراسل صحفي كانت ثاني أكثر المهن الصحفية عرضة للانتهاكات، بو اقع 11 انتهاكًا. يليها فئة مقدم برامج؛ إذ وقعت 8 انتهاكات بحق فئة مقدم برامج خلال الربع الأول من العام.

ثم تأتي فئة كاتب صحفي، حيث وقع بحقها عدد 6 انتهاكات، وفئتي (مراجع لُغَوي- مدير تحرير) وقع بحق كل فئة منها عدد 5 انتهاكات، ثم فئة "غير محدد التخصص" وقع بحقها عدد 4 انتهاكات.

أما فئة "نائب مدير تحرير" فقد وقع بحقها 3 انتهاكات خلال الشهور الثلاث، أخيرًا نجد أن فئات "متخصص SEO ، رسام كاريكاتير، رئيس تحرير تنفيذي" فقد نال كل فئة منها عدد 2 انتهاك.

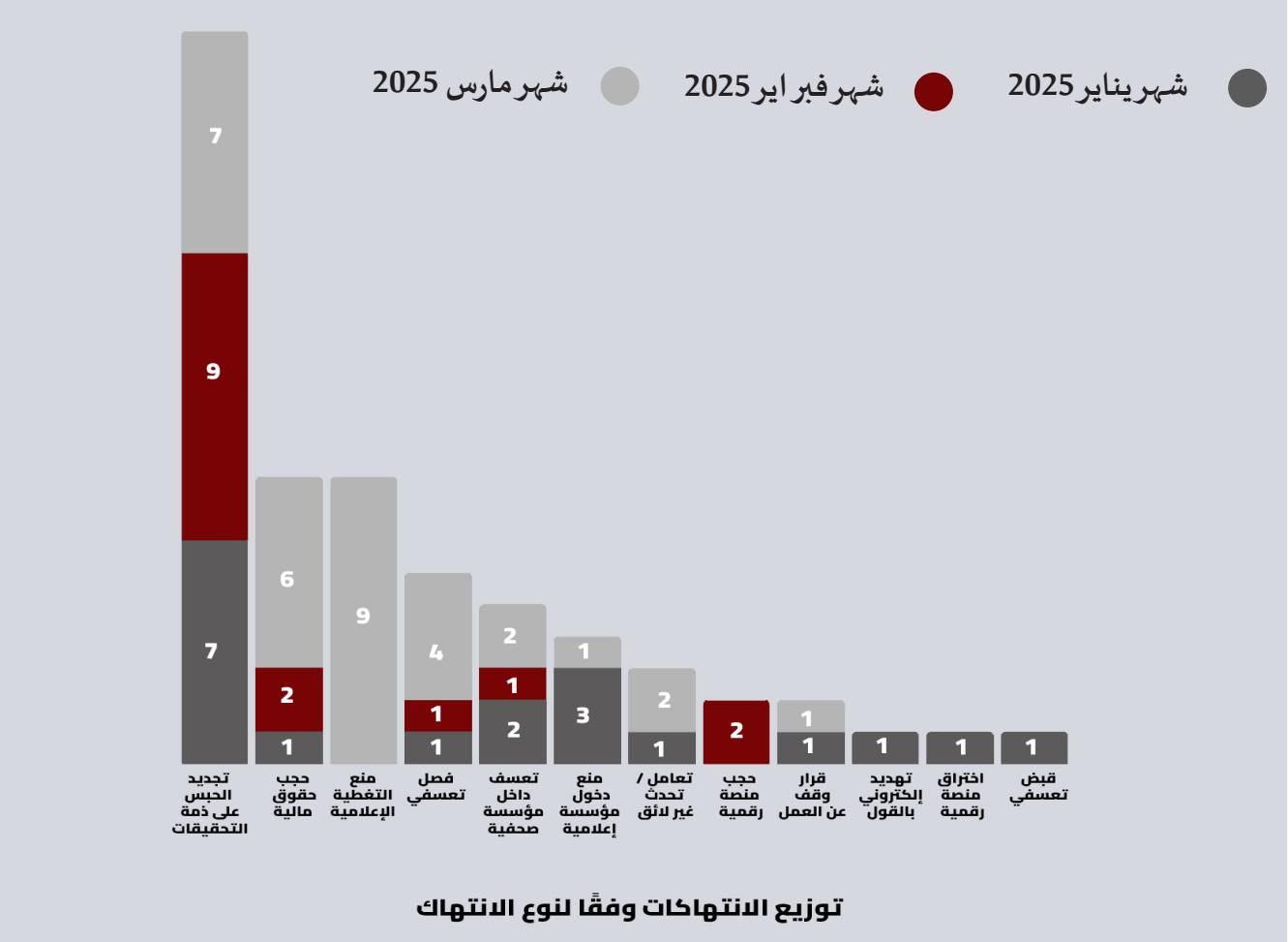


توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك

## 6 - توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل الضحية

تصنيف الانتهاكات وفق نوع جهة عمل الضحية، سواء كانت هذه الجهة (إعلام رقمي، مطبوعة صحفية، إعلام مرئي) مفيد لأنه يكشف إن كان ثمة عِلاقة بين عدد الانتهاكات ونوع الجهة. وعادة ما نجد في هذا السياق، أن صحفيو المو اقع الإلكترونية أكثر عرضة للانتهاكات، من نظرائهم في الصحف الورقية وفي القنوات التلفزيونية.

قراءة الانتهاكات الـ 66 التي شهدها الربع الأول من عام 2025، من زاوية نوع جهة عمل الضحية يؤكد -كما هو معتاد- أن صحفيي المؤسسات الإعلامية الرقمية كانوا الأكثر عرضة للانتهاكات، بو اقع 52 انتهاكًا، يليها العاملين /ات في المطبوعات الصحفية بو اقع 9 انتهاكات، وأخيرًا العاملين /ات في وسائل إعلام مرئية، حيث وقع بحقهم 5 انتهاكات.

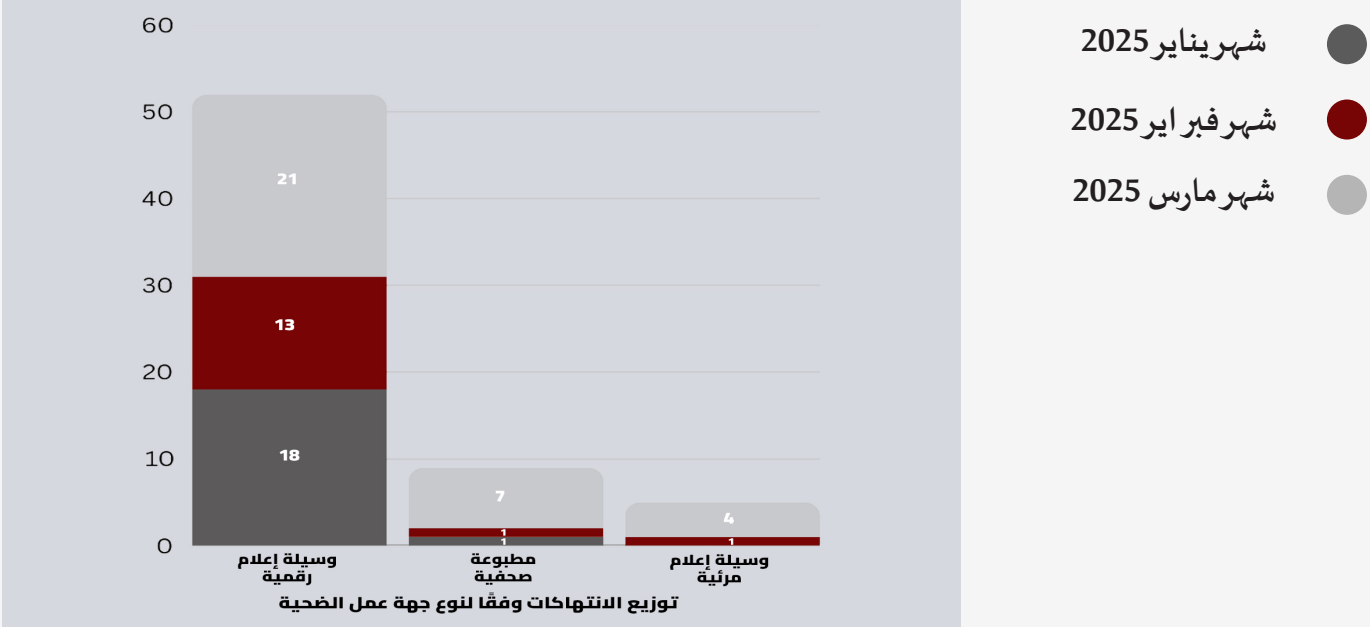


توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل الضحية

## 7 - توزيع الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الضحية

**هل يؤثر نوع ملكية المؤسسة الصحفية على عدد الانتهاكات التي تطال الصحفي /ة أو الإعلامي /ة؟**

هذا السؤال نحاول الإجابة عليه عبر تصنيف المؤسسات التي يعمل بها الصحفي أو الإعلامي ضحية الانتهاك وفق معيار الملكية.

خلال الربع الأول من 2025، نجد أن الصحفيين /ات العاملين /ات في مؤسسات مملوكة للرأسمال المحلي كانوا أكثر عرضة للانتهاكات من غيرهم، بواقع 58 انتهاكًا. وهو ما يمكن تفسيره بأن العاملين في مؤسسات صحفية محلية هم الأقل حصولًا على الامتيازات التأمينية، وهم في الوقت ذاته، الأكثر عددًا. يليهم العاملين /ات في المؤسسات الإعلامية المملوكة لرأسمال أجنبي، ووقع بحقهم 6 انتهاكات، أما العاملين في المؤسسات الصحفية القومية فقد تعرضوا إلى عدد 2 انتهاك؛ وهو ما يمكن تفسيره ليس بالضرورة بسبب كونهم الأكثر حماية، بل لأنهم الأقل حركة ومخاطرة والأكثر تقليدية في تغطياتهم وفي كتاباتهم وسياستهم التحريرية.

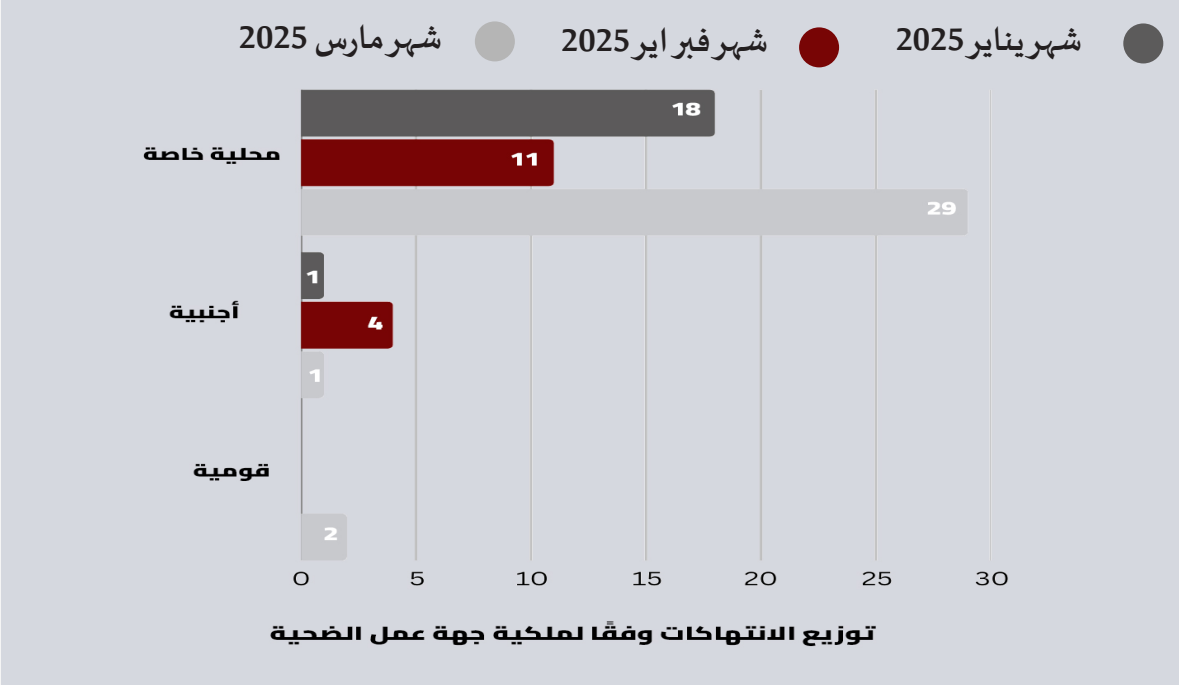


توزيع الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الضحية

## 8 - توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل القائم بالانتهاك

يفيد معرفة نوع جهة عمل القائم بالانتهاك، في الإجابة على سؤال: إلى أي مدى ساعدت المؤسسة التي ينتمي لها القائم بالانتهاك في ارتكابه؟ وما هي الصلة بين من ارتكاب الانتهاك والصحفي أو الإعلامي الضحية؟ وهل هذه الصلة تبرر الانتهاك أو تفسره؟

تكشف لنا الجداول الإحصائية في هذا الجانب، أن 25 انتهاكًا من أصل 66 ارتكبها مسؤولون في المؤسسات الصحفية نفسها، وأن 23 انتهاكًا ارتكبتها جهات قضائية، وأن 11 انتهاكًا ارتكبتها جهات حكومية أخرى، وهي تشير هنا إلى وزير الصحة والوفد المصاحب له، خلال زيارته لمستشفيات المنيا.

فيما ارتكبت جهات غير معلومة 3 انتهاكات[1]. وارتكب مدنيون ليس لهم صفة وظيفية 3 انتهاكات. بينما ارتكبت جهات أمنية انتهاك وحيد.

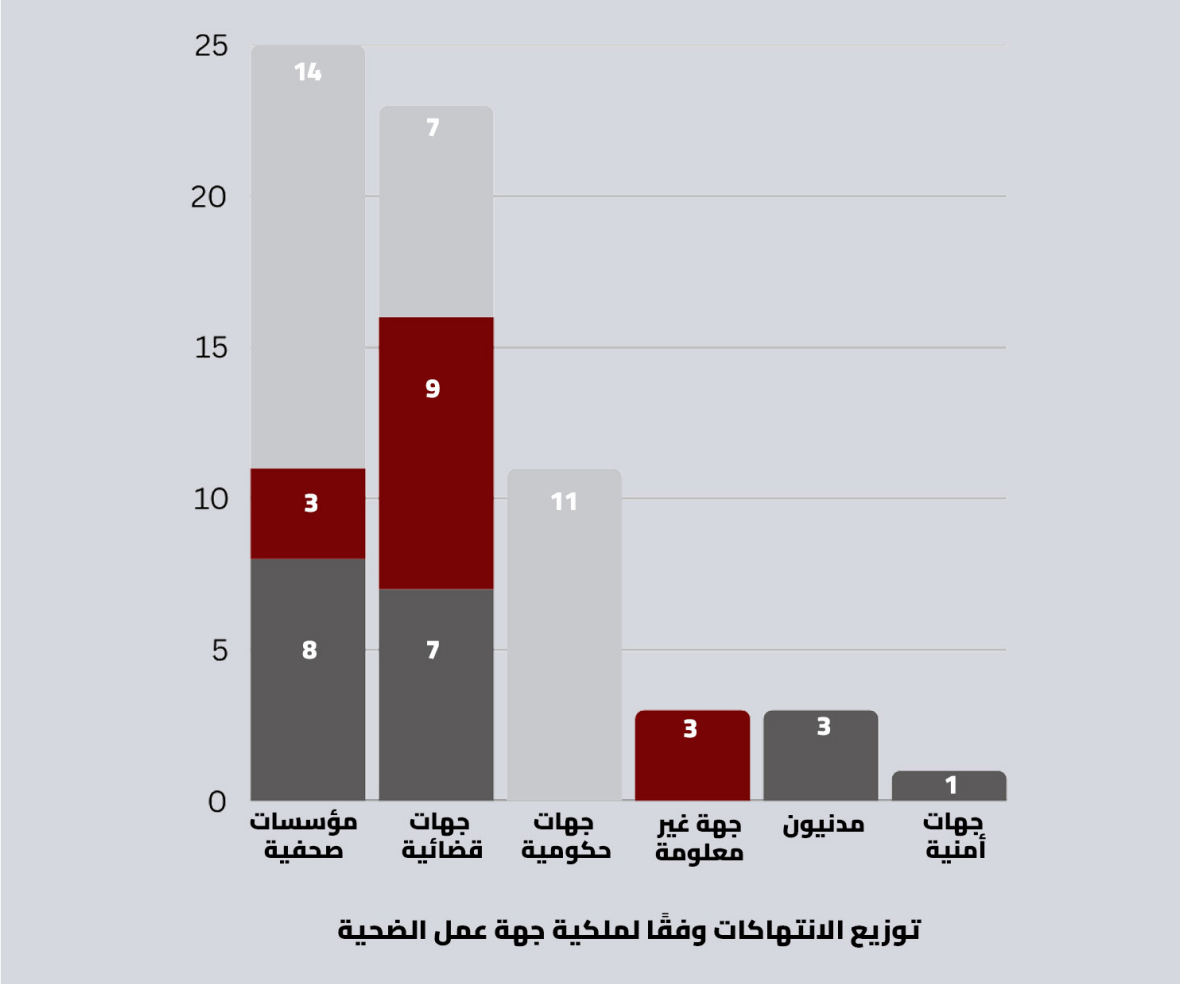


توزيع الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الضحية

1-هذه الانتهاكات الثلاث هي حالة فصل تعسفي وحالتي حجب موقع إلكتروني.

# المحور الثاني
# مُستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي
# خلال الربع الأول من عام 2025

يتناول هذا القسم من التقرير، أبرز ما صدر عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وكذلك أهم المستجدات التي طرأت على هذه الجهات، هذه الجهات هي؛ أولًا: مؤسسات نقابية نِقابة الصحفيين، نِقابة الإعلاميين). ثانيًا: مؤسسات رقابية (المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام). يجب الأخذ في الاعتبار أن بعض هذه المستجدات جاءت معوّقة ومؤثرة بالسلب على حرية العمل الصحفي والإعلامي، وبعضها مؤثر بالسلب أيضًا على الحقوق الاقتصادية للعاملين/ات بالمجال، في حين يأتي بعضها منظمًا للحقوق والواجبات، طبقًا لمبادئ الدستور ومواد القانون المصري.

يمكن تصنيف ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر وفق تصنيفات 3 كبرى.

التصنيف الأول: وفق طبيعة الجهة المصدرة للقرار، حيث تقسيم هذه الصادرات على محورين كبيرين؛ المحور الأول ما يصدر عن الجهات النقابية، ويقصد بها ما يصدر عن نِقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين. المحور الثاني ما يصدر عن الجهات الرقابية، وتشير إلى (الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، المجلس الأعلى للإعلام).

التصنيف الثاني: وفق معيار الجهة التي صدر عنها هذه النشاطات، وهي 5 جهات (نِقابة الصحفيين، نِقابة الإعلاميين، المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام).

التصنيف الثالث: هو الاقتراب مما صدر عن الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر وفق نوع الصادر؛ إذ لدينا تصنيفات لما صدر، وهي (بيان، فعاليات، إعلان، تهنئة، خطاب، تصريح، خبر، نعي، قرار، بروتوكول، تكريم).

## أولًا- الصادر عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام وفق طبيعة الجهة

كشفت المقدمة أن المؤسسات المنظمة للمجال الصحفي والإعلامي في مصر نوعين؛ النوع الأول: هي المؤسسات المعبرة عن هذا المجتمع والممثلة له. الثاني: المؤسسات الرقابية الممثلة للسلطة، والمعبرة عن توجهاتها وسياساتها في تنظيم المجال الصحفي.

في هذا الجدول نصنف النشاطات الصادرة عن المؤسسات الناظمة للمجال الإعلامي في مصر، بحسب جهة إصدارها، إن كانت عن مؤسسة نقابية تعبر عن صوت الشارع الصحفي، أم صادرة عن مؤسسات رقابية ومن ثم تعبر عن صوت السلطة.

ووفق هذا المعيار، نجد أن لدينا 318 نشاطًا صادرًا عن المؤسسات الناظمة للشأن الصحفي والإعلامي في مصر، منها عدد 173 نشاطًا أو تعليق صدر عن المؤسسات النقابية، فيما صدر عن المؤسسات الرقابية عدد 145 نشاطًا وفاعلية، وهو رقم كبير من هذا المنظور.

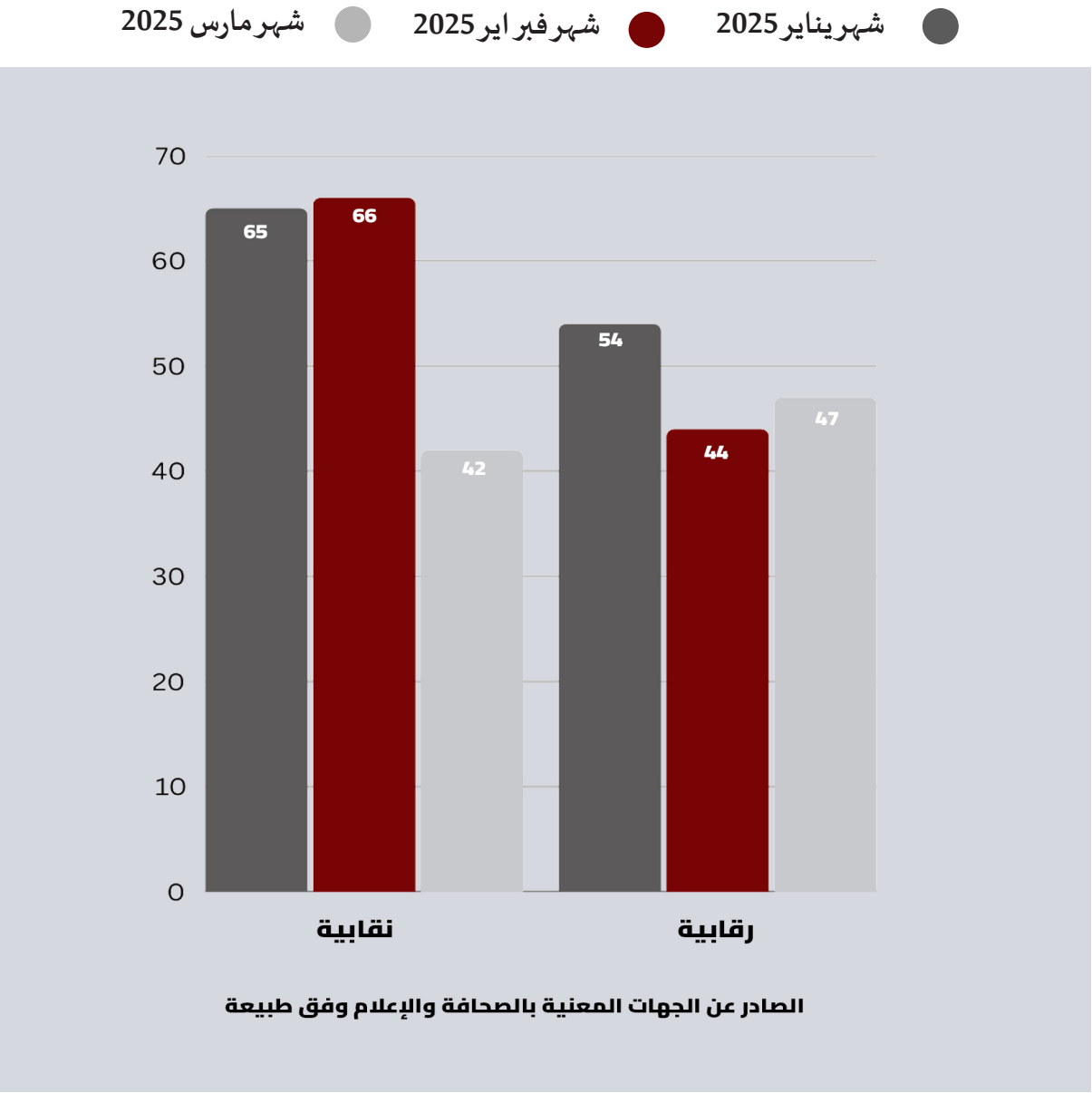


الصادر عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام وفق طبيعة

## ثانيًا- الصادر عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام وفق اسم الجهة

نحاول هنا تفكيك الرقم السابق، ننظر عدد النشاطات والخطابات الصادرة عن كل مؤسسة على حدة؛ فنجد أن نقابة الصحفيين هي أكثر هذه المؤسسات فاعلية، إذ صدر عنها 149 نشاطًا، في المركز الثاني نجد الهيئة الوطنية للإعلام، حيث صدر عنها 71 نشاطًا، في المركز الثالث يأتي المجلس الأعلى للإعلام بواقع 56 نشاطًا، في المركز الرابع نجد نقابة الإعلاميين، حيث صدر عنها 24 نشاطًا، في المركز الأخير تأتي الهيئة الوطنية للصحافة، إذ صدر عنها 18 نشاطًا فقط.

لكن ينبغي التنبيه، إلى أن عدد النشاطات ليس كافيًا لدراسة تأثير كل مؤسسة؛ إذ قد تصدر مؤسسة عدد كبير من النشاطات لكنها هامشية أو رمزية لا تعبر عن تأثير حقيقي على المجال الإعلامي في مصر. وقد تصدر مؤسسة عدد كبير من النشاطات ذات تأثيرات محدودة. لذلك نحتاج إلى الدراسة الكيفية لما يصدر عن هذه الجهات، ولا نكتفي بدراستها كميًا.

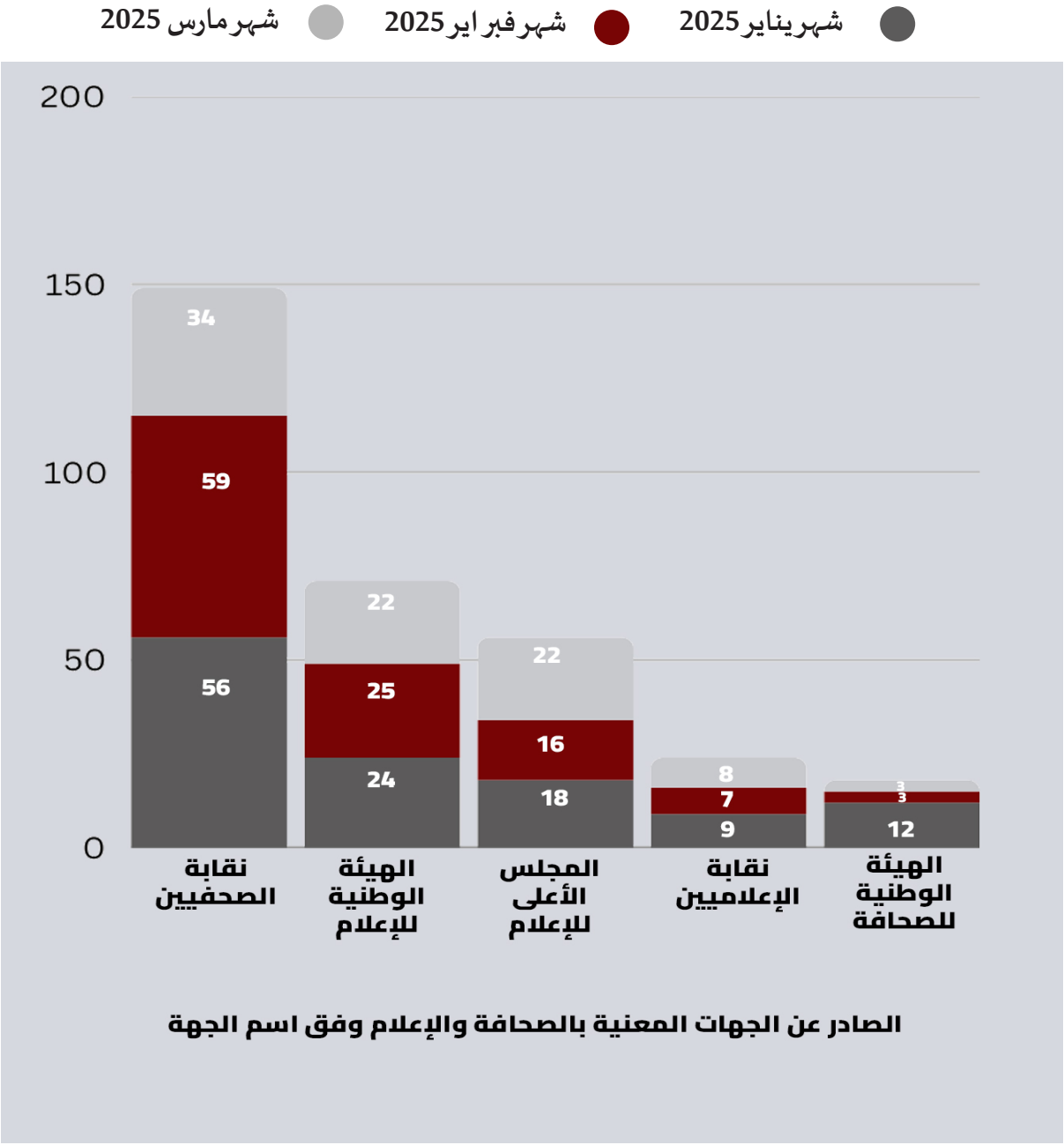


الصادر عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام وفق اسم الجهة

## ثالثًا- الصادر عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام وفق نوع المحتوى

بعد قراءة أرقام النشاطات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم المجال الإعلامي في مصر، وفق معيار طبيعة الجهة صاحبة النشاط، حيث تقسيم هذه الجهات إلى مؤسسات نقابية تعبر عن صوت المجتمع الصحفي، ومؤسسات رقابية تعبر عن موقف وتوجهات وسياسات السلطة. وقراءتها كذلك وفق معيار المؤسسة مصدرة النشاط، سواء كانت نقابة الصحفيين، أو نقابة الإعلاميين، أو المجلس الأعلى للإعلام... إلخ؛ للوقوف على أكثر المؤسسات نشاطًا.

فإننا في السطور التالية، ندرس ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الإعلامي في مصر، هذه المرة وفق معيار طبيعة النشاط الصادر، هل هو إعلان، أم فعالية، أم بيان، أو تهنئة... إلخ.

وفق هذا المعيار الأخير، نجد أن هذه المؤسسات صدر عنها، عدد 110 خبر، وعدد 89 إعلانًا عن خدمة (تدريبية، ترفيهية) تنظمها هذه المؤسسات، وعدد 26 فعالية تدور بين الاحتفال والتأبين، وعدد 24 قرارًا، وعدد 18 تهنئة، وعدد 12 بيانًا، وعدد 9 نعي، وعدد 9 تصريح، وعدد 8 احتفالية تكريم، وعدد 6 بروتوكول تعاون، وعدد 8 طلب موجه لجهات حكومية، وأخيرًا، عدد 3 خطابات رسمية موجهة لجهات رسمية.

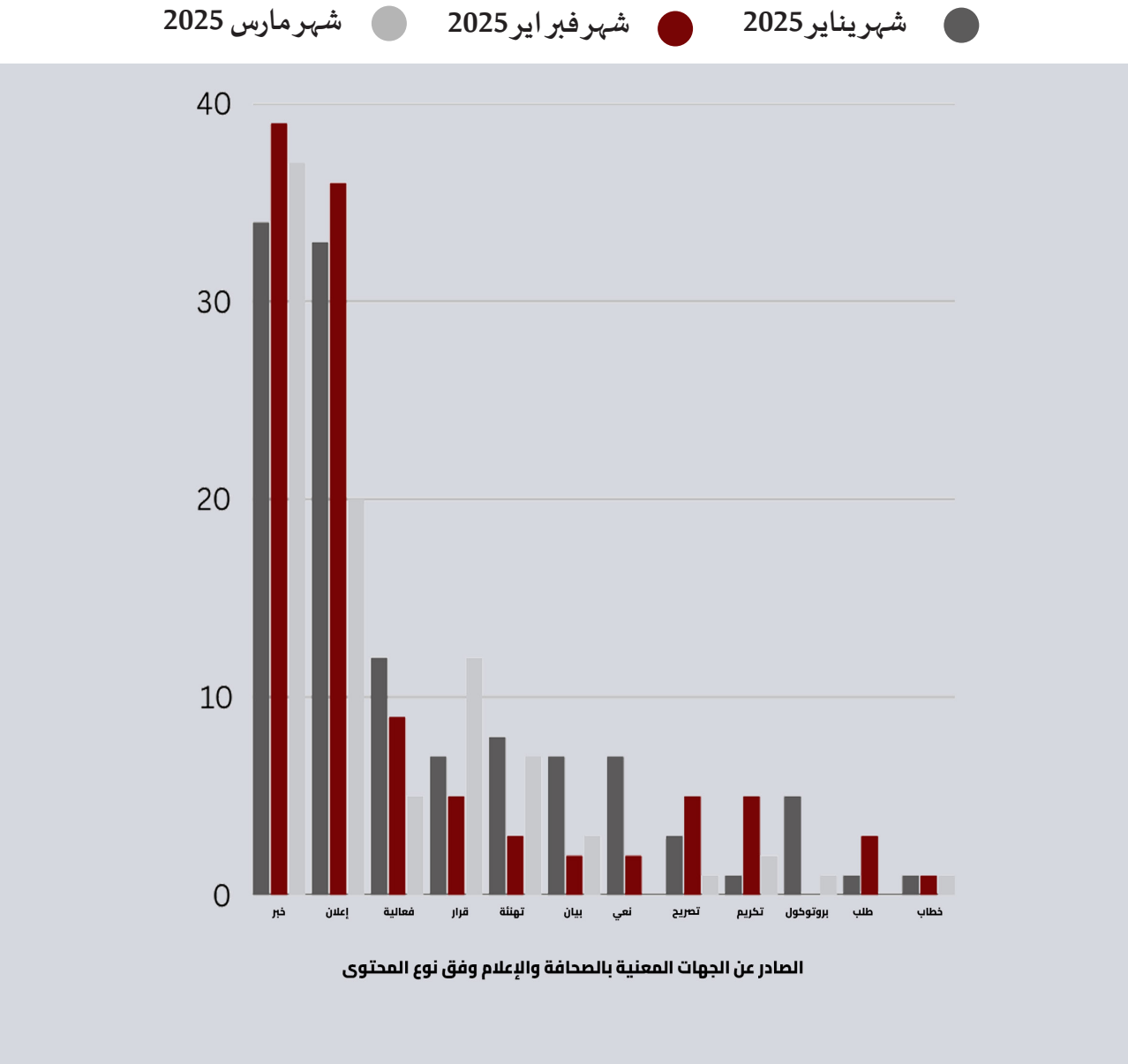


الصادر عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام وفق نوع المحتوى

## النشاطات الصادرة عن المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر

بعد أن رصدنا بصورة إجمالية النشاطات الصادرة عن المؤسسات المُنظمة للعمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الأول من عام 2025، نتناول في هذه السطور-إحصائيًا- النشاطات الصادرة عن كل مؤسسة من تلك المؤسسات.

مع التذكير، بأننا من الناحية المنهجية، نقسم الجهات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر إلى قسمين؛ القسم الأول: المؤسسات النقابية، القسم الثاني: الجهات الرقابية.

### أولا: المؤسسات النقابية

### نقابة الصحفيين

خلال الربع الأول من عام 2025، صدر عن نقابة الصحفيين عدد 149 نشاطًا، ما يعني أنها أعلى المؤسسات المنظمة للمجال الإعلامي في مصر نشاطًا، هذه النشاطات جاء توزيعها كالتالي:

عدد 71 إعلانًا، معظمها عن نشاطات تدريبية وتثقيفية وخدمية قدمتها النقابة. عدد 27 خبرًا عن نشاطات وتحركات مختلفة لمجلس النقابة ونقيبها. عدد 16 فعالية احتفالية أو تكريمية أو تأبين أو احتجاجية. عدد 11 بيانًا للتعليق على شأن على الصعيد الوطني، مثل مشروعات القوانين، أو على الصعيد الخارجي؛ حيث أبدت النقابة اهتمامًا خاصًا منذ بداية العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، وبالتأكيد للتعليق على القضايا الخاصة بالمجتمع الصحفي، من قبيل تعرض أحد الزملاء /ات الصحفيين لانتهاك، عدد 6 تصريحات تهنئة، عدد 6 قرارات هامة تتعلق بعمل النقابة نفسها، أو بالملف الصحفي. عدد 5 بروتوكول تعاون مع جهات خدمية؛ لتوفير خدمات رخيصة لأعضاء الجمعية العمومية. عدد 4 طلب مقدم إلى جهات حكومية. وأخيرًا عدد 3 خطاب.

### أهم ما صدر عن نقابة الصحفيين

#### 1.الخدْمَات

توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع معامل رويال لاب، يهدف تقديم مجموعة من المميزات الحصرية لأعضاء النِّقابة وأسرهم.

توقيع بروتوكول تعاون مع 5 معامل تحاليل طبية كبرى، ذات سمعة متميزة، وتمتلك مجتمعة 142 فرعًا على مستوى الجمهورية، وهي معامل سيتي للتحاليل الطبية (27 فرعًا)، وكايرو كلينكال لاب (18 فرعًا)، ومعامل حساب (40 فرعًا)، وعزلاب (45 فرعًا)، وتاون لاب (12 فرعًا).

توقيع بروتوكول تعاون مع 7 معامل تحاليل طبية كبرى ذات سمعة متميزة، وتمتلك مجتمعة 190 فرعًا على مستوى الجمهورية، وهي معامل الشمس (66 فرعًا)، ومعامل النحاس (40 فرعًا)، وبرفكت لاب (20 فرعًا)، ومعامل ترست (18 فرعاً)، وأكيو لاب (18 فرعًا)، ومعامل النيل (13 فرعًا) ومختبرات العرب (15 فرعًا).

توقيع بروتوكول تعاون بين "الصحفيين" و"مركز الذاكرة والمعرفة"؛ لتعزيز المعرفة القانونية وإتاحة أحكام المحاكم والقوانين الخاصة بالصحافة للزملاء. في المرحلة الأولى.. فهرسة وإتاحة قرارات المحاكم العليا والقوانين المتصلة بالصحافة والإعلام في مصر وربطها بموقع النقابة.

## 2.الحريات

إدانة القبض على أحمد سراج وحبسه بسبب حُوَار مع زوجة صحفي محبوس، والنقيب يطالب بإخلاء سبيله و24 صحفيًا محبوسًا، ويقول أن التحقيق مع أسر الصحفيين المحبوسين تحول خطير. بلاغ جديد ومخاطبات من نقيب الصحفيين للنائب العام والجهات المختصة للعفو والإفراج عن 24 صحفيًا محبوسًا.

## 3.تنظيمية

إعلان اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين عن ضوابط الدعاية الانتخابية. كذلك قرار مجلس النِّقابة فتح باب الترشح للانتخابات، في 9 فبراير 2025.

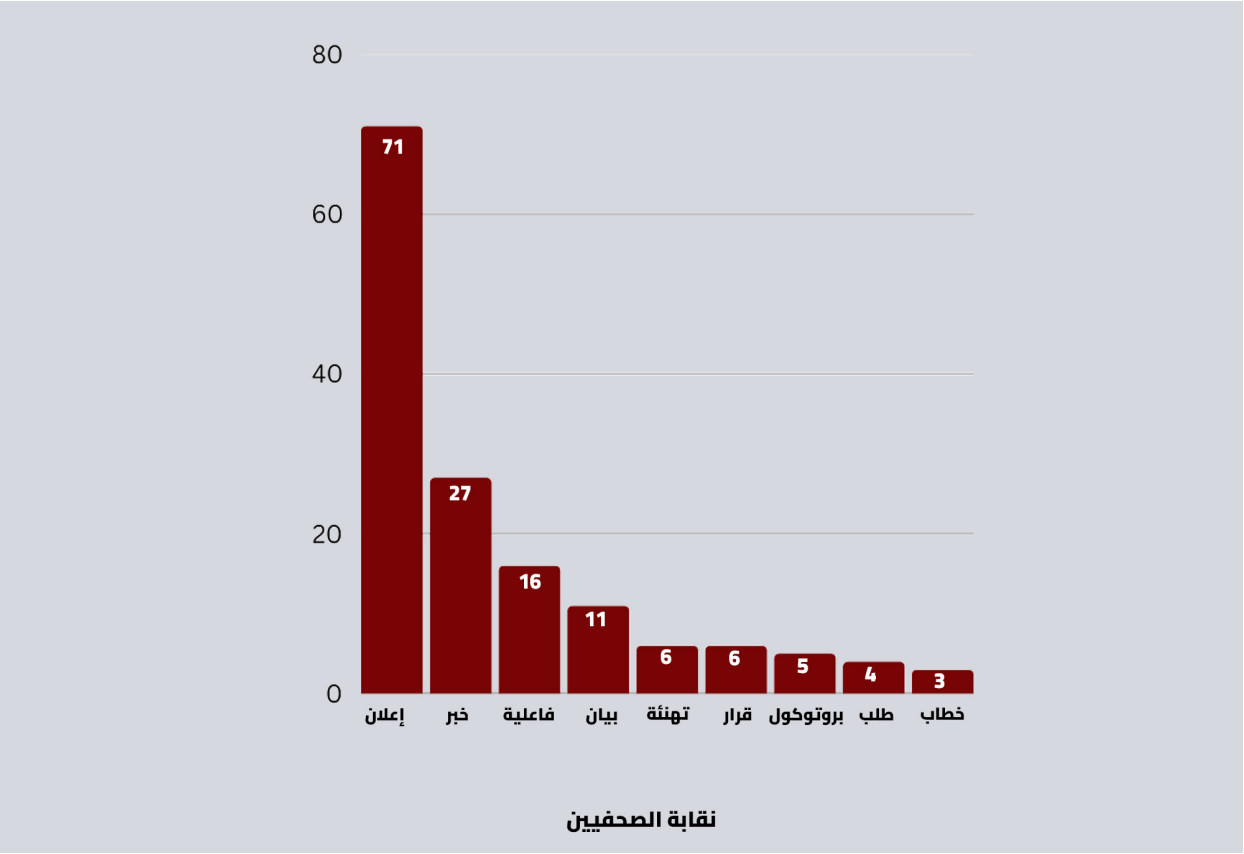


## نقابة الإعلاميين

ما صدر عن نقابة الإعلاميين خلال الربع الأول من العام محدود من حيث العدد، إذ لم يصدر عنها سوى 24 نشاط خلال الشهور الثلاث، هذه النشاطات توزعت كالتالي: عدد 8 بيانات تهنئة، عدد 4 قرارات، عدد 3 أخبار عن نشاطات النقابة ورئيسها، عدد 2 إعلان، وأخيرًا، بيان وحيد، فعالية وحيدة، تكريم وحيد، تصريح وحيد.

## أهم ما صدر عن نقابة الإعلاميين

**الحريات:** أبرز ما صدر عن نقابة الإعلاميين كان له صلة مباشرة بالحريات بشكل حصري.

إطلاق النِّقابة استراتيجيتها الشاملة للسيطرة على ما أسمته "فوضي السوشيال ميديا" التي تهدد الأمن الاجتماعي، وتستند إلى 3 محاور؛ **الأول:** إنشاء مركز مكافحة الشائعات بنقابة الإعلاميين، المحور **الثاني:** مكافحة المنشورات "الدوارة" على السوشيال ميديا، أما المحور **الثالث:** عقد جلسات دورية مع المؤثرين الهادفين على السوشيال ميديا.

**ومن آليات تنفيذ الاستراتيجية:** معلومات صادقة ومدققة للمجتمع والجماهير. دورات تأهيل ورفع كفاءة بما يتناسب مع التطورات الكبيرة، ودورات متخصصة لمعدي البرامج وكل من يرغب في تعلم تقصي الحقائق ومكافحة الشائعات. خدمة خاصة للمواطنين للتواصل المباشر والتأكد من أي خبر، مواجهة المنشورات الدوارة التي تهدف إلى تكوين الوعي الزائف من خلال أخبار ومعلومات مغلوطة.

بعد التحقيقات... (1) إيقاف إيهاب الكومي، مقدم برنامَج (الماتش) على قناة صدى البلد، لمدة ثلاث أسابيع، بعد التصريحات التي صدرت عنه، والتي تخالف ميثاق الشرف الإعلامي ومدونة السلوك المهني، بالاستناد إلى تقرير المرصد الإعلامي التابع للنقابة. (2) إيقاف مصعب العباسي، مقدم برنامَج "أصعب سؤال" على قناة الشمس، كذلك معدِة البرنامَج هِبَّة الشناوي، على أي وسيلة إعلامية داخل جمهورية مصر العربية، لمدة شهر؛ لممارستهما النشاط الإعلامي دون ترخيص، ومعدة برنامجه شهرًا.

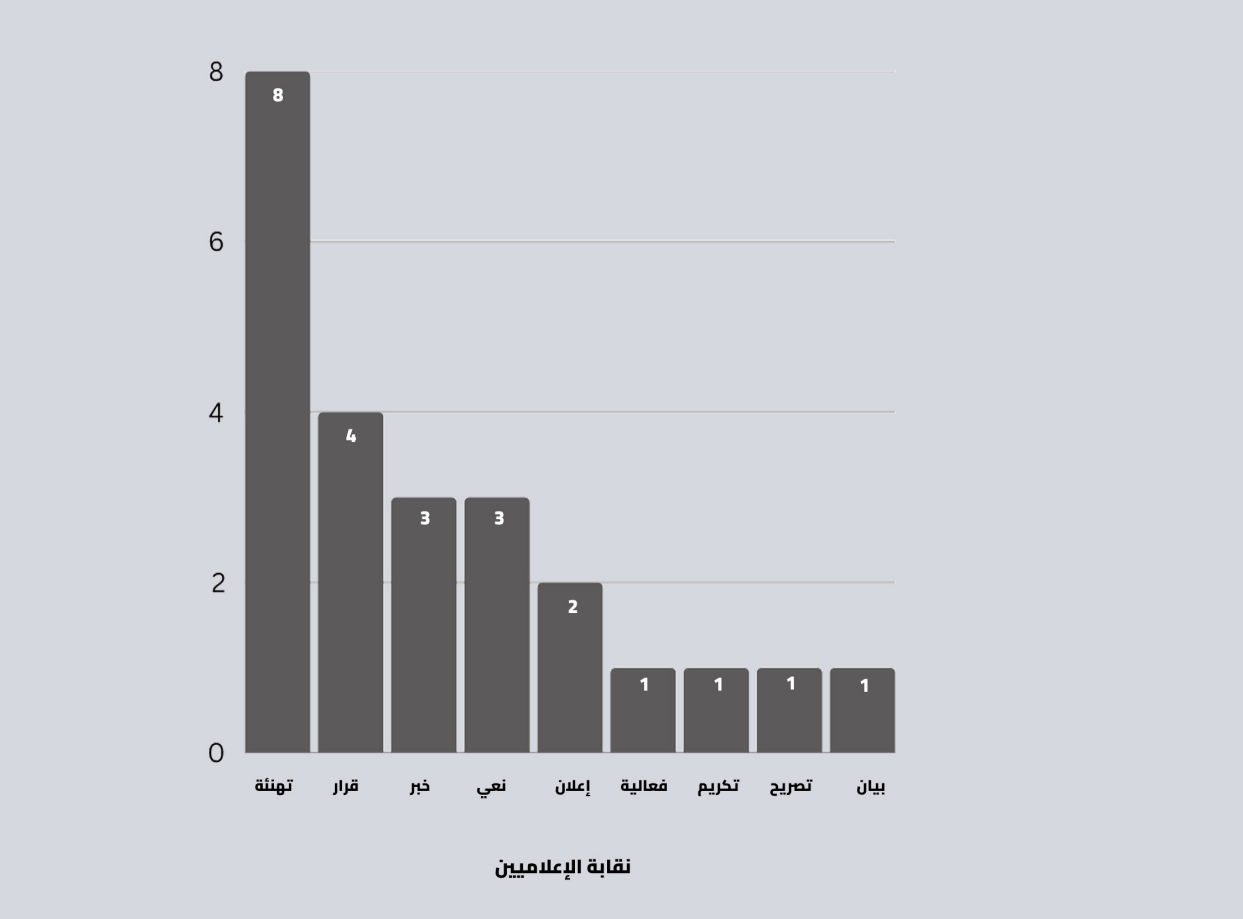

## ثانيًا: المؤسسات الرقابية

### المجلس الأعلى للإعلام

النقابات هي المؤسسات الممثلة والمعبرة عن المجتمع الصحفي والإعلامي، على الأقل من الناحية النظرية، أما المجلس الأعلى للإعلام، والهيئات الوطنية للصحافة والإعلام، فهي مؤسسات رقابية، تمثل حضور الدولة في المشهد الصحفي والإعلامي لتنظيمه، فهي بصورة من الصور بديل وزارة الإعلام.

المجلس الأعلى للإعلام هو أكثر المؤسسات الناظمة للمجال الإعلامي في مصر تمتعًا بالصلاحيات، فهو يشبه إلى حد بعيد وزارة الإعلام، من زاوية النفوذ الواسع الذي يتمتع به، والأدوار الكثيرة المخول له تأديتها. مراجعة ما صدر عن المجلس من نشاطات خلال الشهور الثلاث، يكشف أن هذه النشاطات توزعت كالتالي: عدد 38 خبرًا، عدد 8 قرارات، عدد 5 فعاليات، عدد 3 بيانات نعي، عدد 2 بيان تهنئة.

### أهم ما صدر عن المجلس

الملاحظة العامة بخصوص نشاطات المجلس، أن كلها ذات طابع "انضباطي"، بمعنى أنها منحصرة بشكل كبير في وضع أكواد ومعايير، مع إلزام العاملين في المجال الصحفي والإعلامي وصناع المحتوى بتطبيقها، ووضع عقوبات وغرامات لمن يخالفها.

## نستعرض هنا أبرز نشاطات المجلس خلال الربع الأول من عام 2025

### أولًا: نشاطات تنظيمية

#### لجنة الدراما

قرار إعادة تشكيل لجنة الدراما. تختص اللجنة بمتابعة ورصد الأعمال الدرامية التي تعرض في وسائل الإعلام، وضبط الأداء المهني الدرامي؛ بما يحافظ على قيم وأخلاق المجتمع، ومتابعة الالتزام بتطبيق المعايير والأعراف المكتوبة (الأكواد) الصادرة عن المجلس، ودراسة الأعمال الدرامية التي يتم بثها على وسائل الإعلام وإعداد تقرير بهذه الدراسة، وفحص المخالفات التي يتم رصدها، والتحقق من ثبوتها و اقتراح القرار المناسب لها.

#### لجنة "آليات التصدي للشائعات"

عقدت لجنة "آليات التصدي للشائعات"، التابعة للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، أولى جلساتها، في إطار توجيهات السيد رئيس الجمهورية بشأن التصدي للشائعات، وناقشت خلالها وضع الرؤى والآليات التنفيذية للتصدي للشائعات على المستوى المحلي والدولي، ومراجعة وتنفيذ خطط رصد الشائعات، وكذلك أهمية وجود تشريعات تسهم في التصدي لهذه الظاهرة. وفي نهاية الجلسة وجه رئيس اللجنة، بعقد لجنة مصغرة تجتمع يوميًا لمدة 3 أو 4 أيام لصياغة الآليات والملاحظات النهائية، ثم رفع التقرير النهائي لرئاسة الجمهورية.

### ثانيًا: أكواد

إصدار المجلس عددًا من الضوابط الخاصة بالإعلان عن "المستحضرات الطبية" و"المنتجات الغذائية" و"المسابقات"، وذلك التزامًا من المجلس بالدور الذي أناط القانون له بوضع وتطبيق القواعد الحاكمة للمحتوى الإعلاني ومراجعته، بما يضمن حماية حقوق الجَمهور وجودة الخِدْمَات المقدمة. مع التشديد على أهمية التزام وسائل الإعلام والمعلنين بالضوابط والمعايير، مؤكدًا أنه اعتبارًا من الأول من مارس 2025، بالتزامن مع بداية شهر رمضان، سوف ترقُب الإدارة العامة للرصد ولجنة الشكاوى بالمجلس، التزام جميع وسائل الإعلام بتلك الضوابط.

## ثالثًا: عقوبات وجزاءات

### (أ). قنوات

#### 1.عقوبات على قناة الشمس

**البرنامج الرياضي:** استدعاء الممثل القانوني لقناة "الشمس" بسبب مخالفة ضوابط البرامج الرياضية. وقد خلصت التحقيقات إلى إلزام القناة بأداء مبلغ 100 ألف جنيه، ومنع عرض «ملعب الشمس» مدة شهر، وكذلك منع ظهور مقدمه أحمد الشريف على شاشة القناة لنفس المدة، مع توجيه إنذار للقناة بسحب الترخيص في ضوء ما تبين من تكرار المخالفات. وجاء ذلك على خلفية توصية لجنة ضبط أداء الإعلام الرياضي، وما رصدته الإدارة العامة للرصد بالمجلس. التحقيق والقرارات جاءت في ضوء ما انتهت إليه لجنة الشكاوى، بعد فحص مخالفات البرنامَج في الحلقة المذاعة بتاريخ 27 فبراير 2025 على قناة الشمس، وقد احتوت على العديد من المخالفات، وإعمالًا للمواد رقم 17 و20 من لائحة الجزاءات الصادرة بقرار رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم 16 لسنة 2019.

**البرنامج الديني:** استدعاء الممثل القانوني لقناة "الشمس" بسبب مخالفة ضوابط البرامج الدينية. الاستدعاء جاء بناءًا على توصية من الإدارة العامة للرصد، بشأن ما تم رصده من تصريحات مثيرة للجدل عن عمل المرأة، خلال حلقة برنامَج «أصعب سؤال» تقديم مصعب العباسي، التي أذيعت يوم الجمعة الموافق 14 مارس 2025، واستضاف خلالها الشيخ هاني الصالحي. ومن المقرر أن يخاطب المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام نِقابة الإعلاميين؛ لإعمال شئونها حيال مقدم البرنامَج طبقًا لقانون النِّقابة. بعد التحقيقات، وبناءً على توصية لجنة الشكاوى، قرر المجلس، أولًا: مجازاة قناة «الشمس» بأداء مبلغ مالي ٥٠ ألف جنيه، عما ثبت من مخالفات بحلقة برنامَج «أصعب سؤال»، المذاعة في 14 مارس 2025، على لسان الضيف هاني الصالحي، وإلزام جميع القنوات الفضائية بمنع ظهوره على شاشاتها.

#### 2.عقوبات بحق قناة الأهلى

بعد التحقيق مع الممثل القانوني لقناة الأهلي. قرر الأعلى للإعلام إلزام قناة الأهلي بدفع مبلغ مالي قدرة 100 ألف جنيه، ومنع عرض برنامَج «حارس الأهلي» لمدة أسبوعين وكذلك منع ظهور الإعلامي أحمد شوبير على شاشة القناة لنفس المدة. جاء القرار بعد انتهاء التحقيقات التي أجرتها لجنة الشكاوى، وبناءً على توصية لجنة ضبط أداء الإعلام الرياضي، وكذلك بناءًا على الشكاوى الواردة للجنة، من متابعة إدارة الرصد للبرنامج.

#### 3.عقوبات بحق قناة صدى البلد

استدعاء الممثل القانوني لقناة "صدى البلد" الفضائية، لعقد جلسة استماع، في 16 مارس، بشأن ما رصدته لجنة ضبط أداء الإعلام الرياضي من مخالفات للضوابط والمعايير الإعلامية والأكواد الصادرة عن المجلس، خلال حلقة برنامج "الماتش" المذاعة مساء يوم 11 مارس الجاري، والذي يقدمه الأستاذ إيهاب الكومي، عضو مجلس إدارة الاتحاد المصري لكرة القدم السابق، وبعد الشكوى الواردة من نادي بيراميدز. وبعد التحقيق قرر المجلس مجازاة القناة بأداء مبلغ مالي ٧٥ ألف جنيه؛ عما ثبت من مخالفات بحلقة برنامج «الماتش» وإيقاف عرض البرنامج لمدة شهر.

#### 4.عقوبات بحق قناة هي

استدعاء الممثل القانوني لقناة «هي» لجلسة استماع؛ فيما تضمنه تقرير الإدارة العامة للرصد عن طبيعة النشاط البرامجي للقناة. بعد التحقيقات قرر المجلس مجازاة القناة بأداء مبلغ مالي 100 ألف جنيه، وإنذار القناة، لما ثبت من مخالفة شروط الترخيص الصادر لها والخلط في بعض البرامج بين الإعلام والإعلان، وتضمين أحد البرامج المذاعة عبر شاشتها عبارات وتصرفات غير لائقة.

### 5.عقوبات بحق قناة النهار

قرار المجلس مجازاة قناة «النهار» بالإنذار، وأداء مبلغ مالي ١٠٠ ألف جنيه، عما ثبت من مخالفات ببرنامج «العرافة»، مع تكليف الإدارة العامة للرصد بمتابعة حلقات البرنامج للتأكد من تدارك ما سبق ارتكابه من مخالفات.

## (ب) سوشيال ميديا

### 1.صفحة إسلام صادق

استدعاء المسؤول عن إدارة الصفحة المسماة «إسلام صادق» على منصات التواصل الاجتماعي، للتحقيق، في 17 مارس 2025، لاستبيان ما أثير حول وجود مخالفات للضوابط والمعايير الإعلامية والأكواد الصادرة عن المجلس في بعض المعلومات والأخبار المنشورة غير المدققة. بعد التحقيقات تقرر توجيه - إنذار بحجب الصفحة - للمدير المسؤول عن الصفحة؛ لما تبين من تناولها أخبار مجهولة المصدر؛ من شأنها إثارة جماهير الكرة المصرية، مع تكليف الإدارة العامة للرصد بمتابعة نشاط الصفحة للتحقق من عدم تكرار المخالفة.

### 2.«قناة الاتحاد المصري للكرة الطائرة» على يوتيوب

استدعاء المدير المسؤول عن «قناة الاتحاد المصري للكرة الطائرة» على يوتيوب؛ بشأن ما تضمنه التعليق على مباراة الأهلي والزمالك للكرة الطائرة، بتاريخ 16 مارس 2025. بعد التحقيق قرر المجلس إيقاف معلق المباراة، حمدي السيد، و إبلاغ نقابة الإعلاميين لإعمال شئونها حيال عدم مراعاة المعلق الحيادية أثناء أداء عمله.

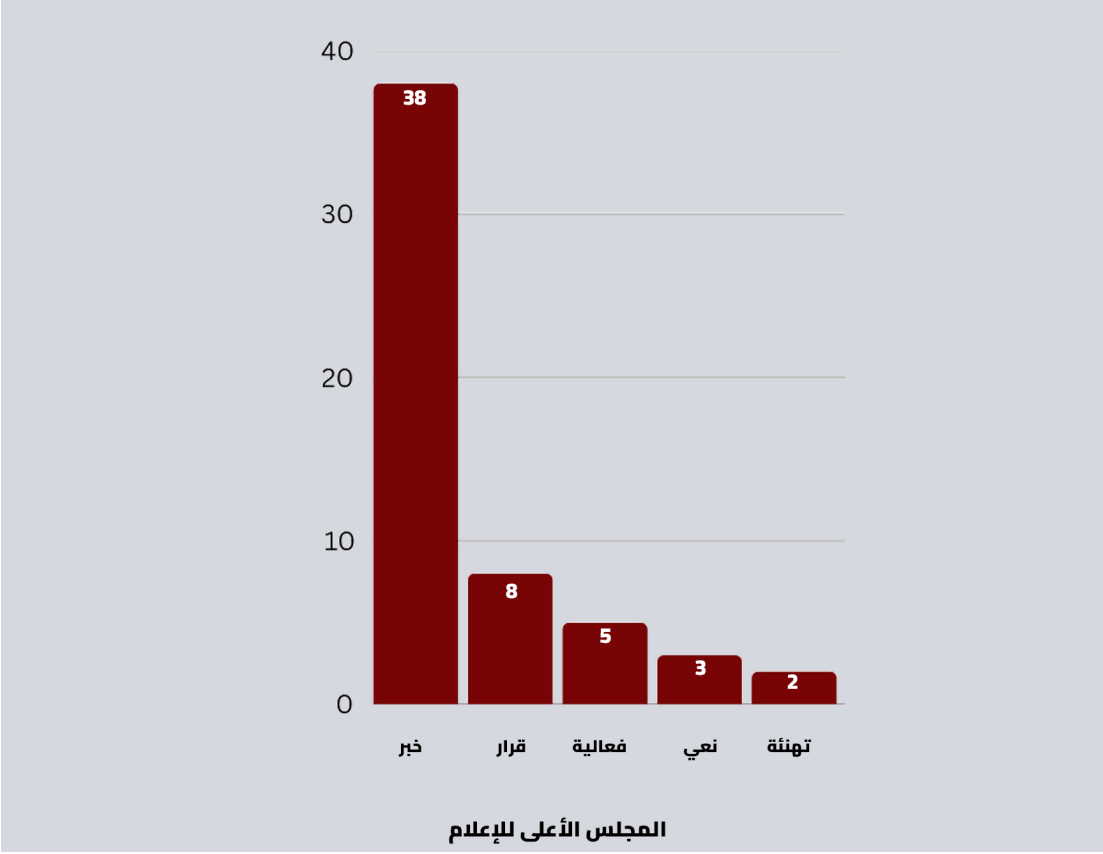

## الهيئة الوطنية للصحافة

الهيئة هي الجهة المسؤولة عن المؤسسات الصحفية القومية، أو المملوكة للدولة، والهيئة خلال الشهور الثلاث صدر عنها 18 نشاطًا، وعدد النشاطات الصادرة عن الهيئة يبدو مفهومًا، كونها جهة إدارية لتسيير عمل المؤسسات الصحفية القومية، وبشكل عام فقد توزعت نشاطات الهيئة كالتالي: عدد 7 إعلان، معظمها عن صرف بدل التدريب والتكنولوجيا أو صرف مكافأة نهاية الخدمة للزملاء المحالين على المعاش، عدد 6 خبر عن نشاط رئيس الهيئة، عدد 2 فعالية، عدد 2 قرار، وأخيرًا بيان نعي.

## أهم ما صدر عن الهيئة الوطنية للصحافة

قرار الهيئة الوطنية، في 12 يناير 2025، المو افقة على صرف علاوة خاصة 200 جنيه لجميع العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية مراعاة للظروف المعيشية، كما اعتمدت الهيئة المذكرة المقدمة من رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية، بصرف علاوة دورية لجميع العاملين قدرها 300 جنيه كحد أقصى و200 جنيه كحد أدني.

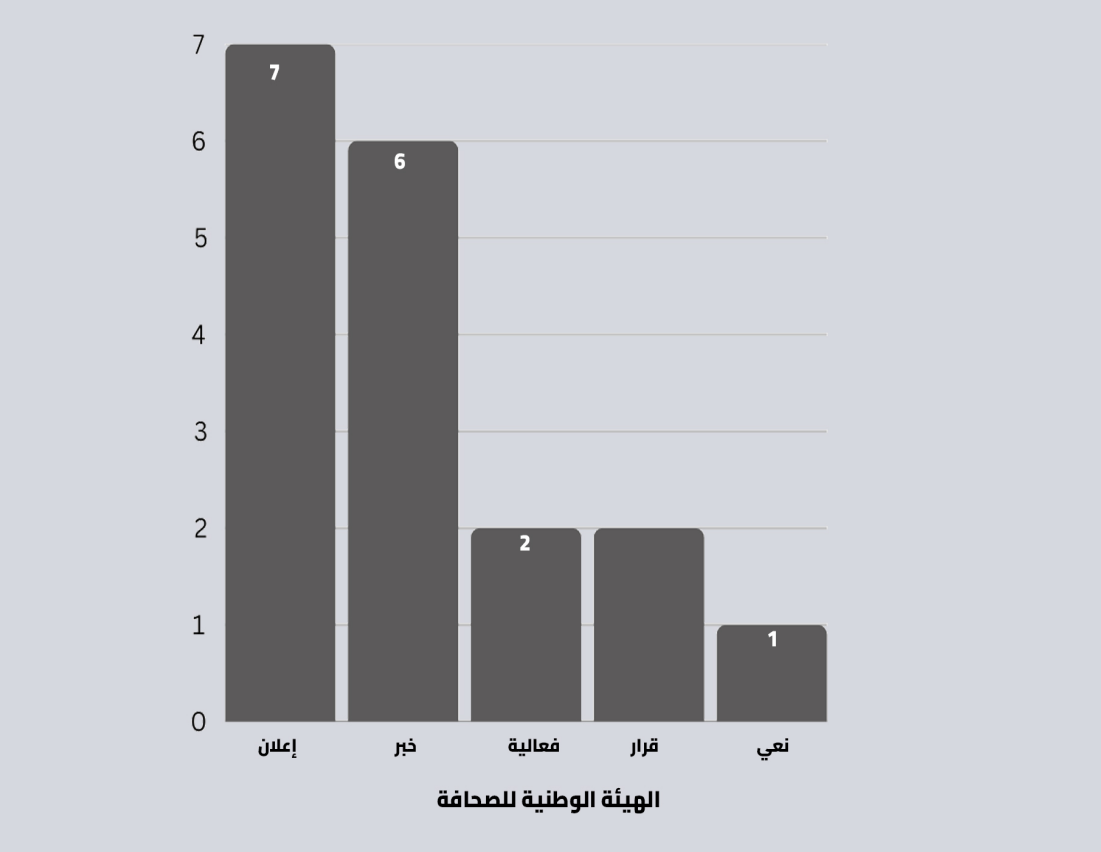


## الهيئة الوطنية للإعلام

الهيئة هي الجهة المسؤولة عن القنوات التلفزيونية القومية، أو المملوكة للدولة، والهيئة خلال الشهور الثلاث صدر عنها 71 نشاطًا، ويلاحظ بشكل عام ارتفاع في نشاطات الهيئة بعد تولي الكاتب والإعلامي أحمد المسلماني رئاسة الهيئة، في 25 نوفمبر 2024، وقد توزعت نشاطات الهيئة في الربع الأول من عام 2025 كالتالي: عدد 36 خبرًا عن نشاطات الهيئة وتحركات رئيسها، عدد 9 إعلان عن 9 أنشطة نظمتها الهيئة، أو ترتيبات أعلنت عنها، عدد 8 تصريح لرئيس الهيئة، عدد 7 حالات تكريم لشخصيات خلال فعاليات احتفالية نظمتها الهيئة، عدد 4 قرارات أصدرتها الهيئة، عدد 2 بيان نعي، عدد 2 بيان تهنئة، عدد 2 فعالية احتفالية نظمتها الهيئة، وأخيرًا بروتوكول تعاون وقعته الهيئة مع إدارة الشؤون المعنوية بالقوات المسلحة المصرية.

## أهم ما صدر عن الهيئة الوطنية للإعلام

### 1.شؤون تنظيمية

قرار بترقية العاملين المستحقين الترقي بقطاعات الهيئة، والذين أتموا المدد البينية اللازمة للترقية إلى المستويات الوظيفية الأعلى حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤.

### 2.تفعيل دور الهيئة

بعد تولي الكاتب والإعلامي أحمد المسلماني رئاسة الهيئة، زادت محاولات إدارة الهيئة تحسين أدائها، في هذا السياق نقرأ قرار بدء البث الاذاعي لقناة النيل الإخبارية على موجات إف إم، قرار إطلاق "بودكاست ماسبيرو"، و"بودكاست ماسبيرو أفريقيا"؛ لإنتاج مجموعة من البرامج السياسية والاقتصادية والثقافية والفنية. إقرار عدد من التحديثات على القنوات التابعة للهيئة، حيث أُعلن عن تحديث قناة (النيل سينما) باسمها الجديد (موليوود سينما) ، ودمج قناة النيل كوميدي مع قناة النيل دراما .. في قناة واحدة باسم (موليوود دراما)، ودمج قناة الأسرة والطفل في قناة النيل لايف، كما شرعت الهيئة في إنتاج برامج أطفال، كما تدرس مع مجلسها الاستشاري إمكانية إنشاء قناة أطفال بمواصفات عالية. إطلاق مشروع "Platform" يحمل إسم "منصة ماسبيرو" لتكون ثاني منصة في مصر بعد منصة "Watch It" التي تأسست عام 2019. الإعلان عن تأسيس أكاديمية ماسبيرو، على أن تبدأ العمل صيف ٢٠٢٥ ،وتقدم تدريبات للإعلاميين المصريين وغير المصريين، وتمنح شهادات معتمدة رسمياً من الهيئة الوطنية للإعلام. تدشين منتدي القاهرة للإعلام، و انطلاق دورته الأولي خريف العام الجاري ٢٠٢٥، لتعزيز العمل الإعلامي العربي المشترك. إنتاج مسلسل مشترك بين الهيئة الوطنية للإعلام ومدينة الإنتاج الإعلامي، قصة الاقتصادي الوطني الكبير طلعت حرب، على أن يعرض المسلسل في شهر رمضان ٢٠٢٦. يذكر أن آخر مسلسل تم إنتاجه في التليفزيون المصري كان مسلسل (دنيا جديدة)، وقد تم إنتاجه عام ٢٠١٥.

### 3.تشبيك مع الهيئات ذات الصلة

توقيع بروتوكول تعاون مع إدارة الشئون المعنوية للقوات المسلحة؛ فى إطار دعم وتبادل الخبرات بين القوات المسلحة والجهات الإعلامية بالدولة.

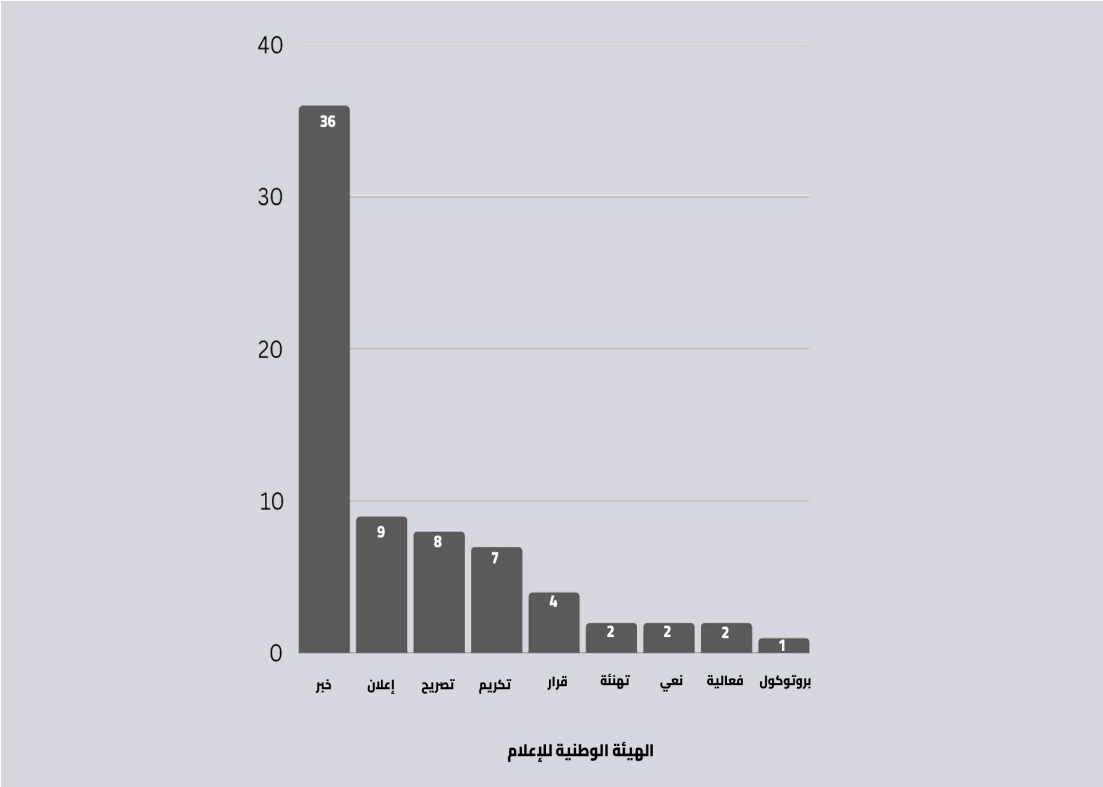

# المحور الثالث
# أبرز الأحداث خلال الربع الأول من عام 2025

نتناول في هذا الجزء أهم التطورات التي شهدها المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وفي هذا النطاق نتناول قضيتين؛ الأولى: التأثيرات السلبية للقرارات التمويلية والإدارية المتعسفة على الحقوق الاقتصادية للصحفيين. الثانية: منع الصحفيين من التغطية... الأسباب ومقترحات للحل.

## (1)التأثيرات السلبية للقرارات التمويلية والإدارية المتعسفة على الحقوق الاقتصادية للصحفيين

بالتأكيد للقرارات الصادرة عن إدارات المؤسسات الصحفية والإعلامية تأثير على استقرار أوضاع الصحفيين، تأثيرات سلبية و إيجابية بحسب توجهات واختيارات هذه الإدارات، فالإدارات هي المتحكمة في التمويل ومن ثم تمارس تأثير واضح على الصحفيين/ ات؛ فالعلاقة بين الصحفي والمؤسسة الصحفية ذات طبيعة تعاقدية، يقدم الصحفي العمل، وتدفع المؤسسة المقابل المادي، لكن هذه العلاقة متغيرة بحسب أوراق القوة التي يمتلكها كلا الطرفين، كما تخضع لتأثير عدة عوامل، نذكر منها:
أن قدرة الإدارات الصحفية على التأثير في الصحفي تزداد كلما زادت اعتمادية الصحفي على المؤسسة التي يعمل بها، إذ أن وجود مصادر دخل بديلة على سبيل المثال تقوي الموقف التفاوضي للصحفي.

كما أن تأثير إدارات المؤسسات الصحفية على الصحفي يرتبط أيضًا بوجود أطر نقابية قوية؛ إذ أن وجود نقابة قوية تدافع عن حقوق الصحفي، وتمثله أمام مؤسسته، يحميه من عصف المؤسسات به.

مما يؤثر على العلاقة بين الطرفين، الإطار القانوني المنظم للعلاقة بينهما؛ في حال كان القانون أكثر تحيزًا للصحفي، أعطاه ذلك قوة أكبر في التفاوض مع أصحاب العمل، وفي حال كان القانون متحيزًا لصاحب رأس المال أضعف ذلك الموقف التفاوضي للصحفي/ ة.

نشير أيضًا، إلى أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية تلقي بظلالها على العلاقة بين الصحفي والمؤسسة التي يعمل بها، في الأوضاع الاقتصادية الصعبة تدفع المؤسسات الصحفية إلى أن تصبح أكثر مراوغة في الالتزام بحقوق صحفييها، وفي حال سيطرة السياسات النيوليبرالية القائمة على منطق الربح، وقيم العرض والطلب، تتراجع رغبة المؤسسات في الحفاظ على حقوق الصحفي.

وبخصوص الأوضاع السياسية ليس ثمة شك أن صعود اليمين الشعبوي في أوروبا وأمريكا قد ألقى بظلال قاتمة على الحريات الصحفية ومن ثم على فاعلية المؤسسات الصحفية، إن تراجع الولايات المتحدة عن التزامها التمويلي تجاه كثير من المؤسسات الإعلامية؛ في ضوء توجهات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أثر بالسلب على مؤسسات إعلامية في الشرق الأوسط، ما دفع هذه الأخيرة إلى تسريح صحفييها وإعلامييها. ونذكر أيضًا إلى أن صعود الشعبويات واليمين، والمزاج المحافظ بشكل عام، قاد بدوره إلى تراجع الديمقراطية، وتراجع خطاب حقوق الإنسان، والحريات، ما انسحب على العمل الصحفي الذي صار أكثر تقييدًا و أقل قدرة على التفاعل مع الو اقع.

## عن علاقة بين الصحفيين ومؤسساتهم الصحفية في مصر

من المشاهد، عبر تتبع أنماط الانتهاكات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تقع بحق صحفيين /ات، أن المؤسسات الصحفية والإعلامية الأجنبية تكون أكثر التزامًا بالقانون في تعاملها مع الصحفي/ة، فهي عادة ما تبرم عقد عمل قانوني ضمن وجود هيكل أجور واضح، وقواعد مستقرة لتسيير العمل.

بعكس المؤسسات الصحفية المحلية؛ التي عادة لا تبرم عقد عمل للصحفي/ة من الأساس، يضاف إلى ذلك أن مؤسسات صحفية تجبر الصحفي على توقيع قرار استقالة مع توقيعه عقد العمل؛ ما يمنح المؤسسة قدرة كبيرة على التخلص من الصحفي، في حال قررت الاستغناء عنه، دون أن يترتب على ذلك أية التزامات تجاه الصحفي.

كما أن كثير من المؤسسات الصحفية المصرية لا تلتزم بالحد الأدنى للأجور، ولا بتوفير تأمينات اجتماعية وصحية لصحفييها، بعكس المؤسسات الأجنبية، في معظمها تلتزم بكل هذه الضمانات، وبالتأكيد لكل قاعدة استثناءاتها.

نستعرض هنا عدد من حالات الفصل التعسفي، وحجب حقوق مالية لصحفيين، وقعت كلها ما بين فبراير 2023، حتى أبريل 2025، جزء منها وقع بحق صحفيين يعملون بموقع إلكتروني مصري، موقع الجمهور الإلكتروني، والجزء الآخر وقع بحق صحفيين مصريين يعملون بمؤسستين صحفيتين أجنبيتين، هما قناة الحرة ومنصة الساحة.

## أولًا: حالات الفصل التعسفي داخل شبكة MBN

شبكة MBN أو شبكة الشرق الأوسط للإرسال، هي مؤسسة إعلامية غير ربحية، تأسست عام 2004، وتضم الشبكة منصات إعلامية رقمية وتلفزيونية، تشمل قناة الحرة، والحرة العراقية، وأرفع صوتك، وراديو سوا، ومنصة الساحة،... إلخ، وتمولها الحكومة الأميركية من خلال هبة مقدمة من الوكالة الأميركية للإعلام الدولي.

أما الوكالة الأميركية للإعلام العالمي (USAGM)، فهي "منظمة رسمية تابعة للإدارة الأمريكية، وتتألف من خمس شبكات تتوزع حول العالم، مهمتها بحسب ما ورد على موقعها الإلكتروني "توسيع نطاق حرية المعلومات والتعبير، كمفتاح للمجتمعات الديمقراطية الحرة والمفتوحة، والتي بدورها تدعم المصالح الأمريكية من خلال الاستقرار والسلام والتحالفات والتجارة. و إيصال تجربة وقيم أمريكا الديمقراطية".

مع قرار الإدارة الأمريكية الجديدة تقليص الإنفاق الحكومي، قررت الوكالة الأمريكية للإعلام العالمي، وقف التمويل الموجه لشبكة الشرق الأوسط (MBN)، مع وقف التمويل جاء قرار الشبكة بوقف أنشطتها في مكتب القاهرة ضمن مكاتب أخرى.

وعليه، أرسلت الإدارة رسائل نصية عبر البريد الإلكتروني، في 12 أبريل 2025، إلى الصحفيين /ات في مكتب القاهرة، تفيد بانتهاء العمل بالمؤسسة في مكتب القاهرة، دون ذكر أية تفاصيل، على الرغم من أن عقود هؤلاء ما تزال سارية، ما يجعلها حالات فصل تعسفي. وقد طال القرار 15 صحفيًا/ة من العاملين بموقع الساحة وقناة الحرة. وهي الدفعة الثانية من المفصولين في مكتب القاهرة، وكانت الدفعة الأولى في سبتمبر 2024، وطالت وقتها 15 صحفيًا/ة بحسب شهادات من صحفيين هناك.

قرار فصل الصحفيين في مكتب القاهرة التابع إلى شبكة MBN يدعم ما طرحناه في بداية الورقة، عن العلاقة بين المؤسسة الصحفية أو الإعلامية والصحفي، وعن تأثر هذه العلاقة بالتغيرات السياسية مع صعود اليمين الشعبوي ووصول دونالد ترامب، وبالوضع الاقتصادي مع غياب التمويل، وبالدور الذي يمكن أن تلعبه النقابة في الدفاع عن حقوق الصحفيين المتضررين من هذا القرار، خاصة إن كانت تملك أوراق ضغط، وفي حال كان القانون يضمن حقوق

الصحفيين/ات ويحميها بشكل حقيقي.

## ثانيًا: حالات الفصل وحجب الحقوق المالية في موقع الجمهور

في موقع الجمهور نجد أن المعادلة مختلفة، إذ أن قرارات الفصل وحجب الحقوق المالية التي وصل عددها إلى 27 انتهاكًا، وقعت خلال الفترة من فبراير 2023 حتى أبريل 2025، جاءت نتيجة أسباب نفعية بالأساس، حسبما أشار عدد واسع من الشهادات التي سجلها المرصد مع صحفيين/ات الجمهور المتضررين، إلى أن هدف الموقع كان دعائيًا لمالك الموقع، ومع تراجع حاجته لهذا الدور الدعائي، قرر تقليص أعداد العاملين/ات. وبحسب بعض الشهادات أن حالات الفصل والتطفيش كان هدفها تقليص النفقات، وهو سبب اقتصادي.

من جهة أخرى فإن العلاقة بين إدارة موقع الجمهور وصحفييه كانت كفتها تميل من البداية لجهة الإدارة؛ إذ أن عدد الصحفيين/ات بالموقع الذين يمتلكون عقود عمل لا يتعدون أصابع اليد، مقارنةً بأغلبية كبيرة بالموقع، ليس لهم عقود عمل، أو أية ضمانات تأمينية، أو غيرها، وذلك بحسب ما جاء في شهادتهم/ن للمرصد المصري، كما لا يمتلك أحدهم عضوية بنقابة الصحفيين، كل ذلك يجردهم من أوراق قوة كثيرة، ويجعله مرتهنا للإدارة.

وتبعًا لذلك جاءت هذه الإجراءات التعسفية، في ظل غياب لوائح داخلية واضحة للعمل، ودون اتباع أي مسار قانوني أو إداري سليم، ودون أية إنذار مُسبق، حيث لم يتم إبلاغهم/ن بخطط تتعلق بتخفيض عدد العاملين/ات، أو إجراء هيكلة داخلية، بل إن بعضهم/ن علم بقرار فصله من خلال توقف حساباته البريدية والمهنية، أو من خلال اتصالات هاتفية مقتضبة، كما لم يُمنح أي من المفصولين/ات فرصة لتقديم تظلّم أو نقاش القرار مع الإدارة، وعلى العكس، مورست ضغوط نفسية ومهنية على بعضهم/ن لقبول تسوية مُجحفة، مقابل توقيع استقالة، فيما لم تُصرف مستحقات البعض الآخر حتى الآن. وذلك بحسب الشهادات التي جمعناها.

بالتأكيد حرصت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، على التواصل مع رئيس التحرير الحالي للموقع، محمد صبري، الذي أكد حرص الإدارة على استمرار الصحفيين/ات بالموقع، وعلى توفيرها لكل ما من شأنه استمرارهم/ن في عملهم/ن، في حدود الإمكانات المتاحة. لكن روايات العاملين/ات بالموقع جاءت تفضح وجود سياسة تستهدف تقليص أعداد الصحفيين/ات، وتخفيض رواتبهم/ن، والتخلّص من كل التزامات مالية نحوهم/ن يمكن التخلّص منها.

## التوصيات

### في ضوء ما سبق يمكن أن نخلص إلى جملة توصيات، هي:

1. لحماية الصحفيين من القرارات التعسفية؛ يستلزم تعزيز الدور التفاوضي للنقابات الصحفية ودورها التفاوضي؛ عبر تقويتها وتعزيز استقلاليتها.

2. ضرورة سنّ قوانين تُجبر المؤسسات على العودة إلى النقابة قبل أي قرار فصل جماعي أو تعديل جذري في العقود، إصدار تشريعات تحمي العقود وتمنع الاستقالات الإجبارية.

3. إلزام المؤسسات بإبرام عقود قانونية واضحة مع جميع الصحفيين، سواء محليين أو مراسلين، مع منع استخدام "الاستقالة المسبقة" كأداة للابتزاز أو الفصل التعسفي.

4. تفعيل الرقابة على التزام المؤسسات بالحد الأدنى للأجور والتأمينات الصحية والاجتماعية؛ مع فرض غرامات على المؤسسات التي لا تلتزم بالحد الأدنى للأجور أو لا توفر تأمينًا للعاملين.

5. دعم مصادر دخل بديلة للصحفيين؛ من خلال تشجيع منصات العمل الحر للصحفيين، خاصة في ظل التغيرات العالمية في سوق الإعلام. وكذلك توفير تدريبات على المهارات الرقمية والإعلام البديل لتقليل الاعتمادية على المؤسسات الرسمية.

6. إنشاء صندوق دعم قانوني للصحفيين المتضررين؛ لمساعدة الصحفيين المفصولين أو المنتهكة حقوقهم في الحصول على مستحقاتهم أو التظلم أمام القضاء.

7.نشر تقارير دورية حول الأداء المالي والإداري داخل المؤسسات.

## (2)منع الصحفيين من التغطية... الأسباب ومقترحات للحل

يتعامل كثير من المسؤولين الحكوميين في مصر مع الصحفيين والتغطيات الصحفية باعتبارهم يمكن الاستغناء عنهم؛ فضلًا عما تمثله التغطية في كثير من الأحيان من ضغط على المسؤول؛ خاصة في حال نقلت ما لا يرغب المسؤول في ظهوره، يضاف إلى ذلك أن الترند على مو اقع التواصل الاجتماعي ضاعف من حذر المسؤولين في التعاطي مع الإعلام، ومع ظهور المكاتب الإعلامية في كثير الوزارات وكثير من المؤسسات الحكومية، أعطى المؤسسات الحكومية مساحة أكبر للتخلص من ضغوط التغطية، والاكتفاء بما تنشره المكاتب الإعلامية للوزارات. في الأقاليم خارج القاهرة، تزداد قدرة المؤسسات الحكومية على تقليص التغطية الصحفية. خلال أسبوعين فقط شهدنا حالتين منع تغطية ارتكبها مسؤولين حكوميين مرموقين.

### الحالة الأولى

جاءت في 29 مارس 2025، ارتكبها وزير الصحة، خلال زيارته للمستشفيات، في محافظة المنيا. إذ بحسب ما وثقناه في المرصد المصري للصحافة والإعلام، فقد شهدت جولة الوزير توترًا بينه والصحفيين المر افقين، ازداد هذا التوتر مع استمرار جولة الوزير التي شملت مستشفيات مغاغة وبني مزار، إذ تصاعدت القيود المفروضة على الصحفيين، وعند وصول الوفد إلى مستشفى سمالوط، مُنع الصحفيون من رفع هو اتفهم المحمولة أو توثيق ما يجري، ولم يُسمح لهم بمر افقة الوزير خلال تفقده للأقسام الداخلية. في حين اقتصرت تصريحاته الإعلامية على صفحة الوزارة الرسمية، رغم وجود ممثلين عن عِدة وسائل إعلامية.

أما عن سبب التوتر، فقد كان انتشار مقطع فيديو يُظهر حديثه مع أحد المواطنين حول مستوى الخِدْمَات الصحية في مستشفى العدوة التخصصي. الفيديو، الذي نشره موقع "تليجراف مصر"، أظهر الوزير وهو يرد على المواطن بالقول: "أشكر الدولة على الخدمة التي تتلقاها"، وهو ما أثار تفاعلًا واسعًا على مو اقع التواصل الاجتماعي. وهو ما علقت عليه مراسلة صحفية بالمنيا؛ بأن الصحفيين عادة ما يعانون من صعوبات متكررة في أثناء تغطية زيارات الوزراء والمسؤولين لمحافظة المنيا؛ حيث يتم إنهاء الجولات الإعلامية مبكرًا لتجنب ما وصفته بـ"صيد الكاميرا"، وهو ما يمنع تسليط الضوء على أي سلبيات قد تظهر خلال الزيارات.

### الحالة الثانية

شهدتها محافظة أسيوط، في 10 أبريل 2025، إذ رصدت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، من صحفيين /ات بالمحافظة، بشأن استبعادهم من تغطية زيارة رئيس مجلس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، دون تقديم أسباب واضحة، في مخالفة صريحة للأعراف المهنية المتّبعة في مثل هذه الفعاليات الحكومية. فيما صرّح و ائل سمير، الصحفي بجريدة الأهرام المسائي ورئيس اللجنة النقابية للصحفيين بأسيوط، أن الزيارة نُفّذت دون توجيه أي دعوات للصحفيين المحليين، على خلاف ما جرت عليه العادة في زيارات سابقة، حين كان المكتب الإعلامي لمحافظة أسيوط ينسق مع اللجنة النقابية ويوفّر جدول الفعاليات مسبقًا.

وأضاف سمير أن المستشار الإعلامي لرئاسة مجلس الوزراء أبلغ الصحفيين/ات بأن التغطية ستُنفذ بواسطة فريق إعلامي قادم من خارج المحافظة، برفقة رئيس الوزراء، دون أي مشاركة من ممثلي الصِّحافة المحلية، وهو ما يُعد سابقة خطيرة في تعامل الجهات الرسمية مع الإعلاميين بالمحافظات، ما أثار استياء الصحفيين المحليين، ودفع بعضهم لمحاولة التغطية ميدانيًا رغم غياب أي تنسيق رسمي.

فضلًا عن عرقلة تغطية الصحفيين لزيارة رئيس الحكومة لمحافظة أسيوط دفعت البرلماني علاء سليمان، عضو مجلس النواب عن محافظة أسيوط، إلى تقديم بيان عاجل إلى رئيس المجلس، المستشار الدكتور حنفي جبالي، موجّه إلى رئيس الوزراء، بشأن استبعاد نواب وشيوخ وصحفيو المحافظة من اللقاءات الرسمية خلال الزيارة. وقال في بيانه: "تشهد محافظة أسيوط زيارة لرئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، ورغم ذلك لم يتم دعوة أعضاء مجلسي النواب والشيوخ للقاء رسمي لعرض مشكلات المواطنين"، مضيفًا: "وكذلك لم تُوجَّه أي دعوة للصحفيين المحليين، رغم أن النواب والصحفيين معًا يُمثلون مرآة حقيقية للرأي العام".

## الخاتمة... مقترحات للحل

عرقلة التغطيات الصحفية للفعاليات الحكومية يهدد حق المجتمع في المعرفة، ويكرس احتكار الجهات الرسمية للرواية الإعلامية، وهو ما يستلزم تدخل حقيقي لبناء الثقة وخفض التوتر بين المؤسسات الحكومية والصحفيين /ات، في هذا السياق نطرح المقترحات الآتية:

1. ضرورة إلزام الجهات الحكومية بدعوة الصحفيين في كل فاعلية رسمية.

2. من الممكن السعي في توقيع بروتوكول تعاون بين نِقابة الصحفيين والحكومة (مجلس الوزراء ووزارة الإعلام)؛ لضمان دعوة الصحفيين المحليين في كل زيارة رسمية، وتحديد مسؤول إعلامي من الجهة الحكومية للتنسيق مع الصحفيين.

3. تفعيل آلية الإبلاغ عن الانتهاكات؛ عبر إطلاق منصة أو تطبيق إلكتروني تحت مظلة النِّقابة لرصد حالات منع التغطية، حالات التأخر في منح التصريحات، التعدي على الصحفيين ميدانيًا، مع عرض التقارير شهريًا للرأي العام.

4. تدريب المسؤولين الحكوميين على التعامل مع الصِّحافة، من خلال تنظيم ورش بالتعاون مع المجلس الأعلى للإعلام لتوعية المسؤولين بأهمية التغطية الإعلامية ودورها في الشفافية، كذلك تدريب المتحدثين الرسميين في المحافظات على كيفية التعاون مع الإعلام المحلي بدل تجاهله.

# الخاتمة والتوصيات

لا يزال المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر يعاني من صعوبات أكبر بكثير من الفرص المتاحة أمامه، كما يظهر في الانتهاكات التي شهدها الربع الأول من عام 2025، ويظهر كذلك فيمَا صدر عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، حسبما رصدنا.

**فيما يتعلق بالانتهاكات،** فقد كشف ما لدينا من أرقام أننا شهدنا خلال 3 شهور وقوع 66 انتهاكًا، ما يعني متوسط 22 انتهاكًا كل شهر، وهو رقم كبير. كما تكشف لنا الأرقام أن "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات" هو الانتهاك الأعلى تكرارًا خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بواقع 23 انتهاكًا تجديد حبس. ما يعني الحاجة إلى وجود وقفة حقيقية مع مسألة حبس الصحفيين في قضايا نشر.

ملحوظة أخرى لا تقل أهمية، وهي أن جزء كبير من الانتهاكات ارتكبتها مؤسسات صحفية بحق صحفييها، بواقع 17 انتهاكًا، جاءت كالتالي عدد 6 حالات فصل تعسفي، وعدد 5 حالات تعسف داخل مؤسسة صحفية، وعدد 4 حالات منع صحفيين/ات من دخول مؤسسة صحفية لمباشرة عملهم، فضلا عن عدد 2 حالة وقف عن العمل.

**فيما يرتبط بما صدر من نشاطات عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي في مصر،** نجد أن أن لدينا 318 نشاطًا صادرًا عن المؤسسات الناظمة للشأن الصحفي والإعلامي في مصر، منها عدد 173 نشاطًا أو تعليق صدر عن المؤسسات النقابية، فيما صدر عن المؤسسات الرقابية عدد 145 نشاطًا وفاعلية، وهو رقم كبير من هذا المنظور؛ ويقول إن المؤسسات النقابية أنشط من المؤسسات الرقابية؛ لكن يبقى أن نشدد مجددًا على أن عدد النشاطات ليست كافية لدراسة فعالية كل مؤسسة؛ إذ قد تصدر مؤسسة عدد كبير من النشاطات، لكن تبقى هذه النشاطات هامشية أو رمزية لا تعبر عن تأثير حقيقي على المجال الإعلامي في مصر. وقد تصدر مؤسسة عدد كبير من النشاطات، دون تأثير حقيقي. لذلك حرصنا أن ننظر في التفاصيل؛ لنعرف الجهات ذات الأنشطة الأكثر فعالية، وفي أي اتجاه جاءت نشاطاتها؛ في إطار تحسين أوضاع المجتمع الصحفي والإعلامي، أم في إطار فرض المزيد من القيود.

وقد أظهرت الأرقام، أن نقابة الصحفيين هي أكثر هذه المؤسسات فاعلية، إذ صدر عنها 149 نشاطًا، وأن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام وقد صدر عنه 56 نشاطًا، فهو في المركز الثالث بعد الهيئة الوطنية للإعلام، التي صدر عنها 71 نشاطًا، إلا أن نشاطات المجلس وقراراته، كانت الأوسع تأثيرًا، وهو ما فصلنا فيه بشكل أكبر، عند الحديث عن أبرز ما صدر من المجلس خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

**لكل ما سبق، نقدم في السطور المتبقية عدد من التوصيات، يمكن أخذها في الاعتبار، كي تسهم في حراك الوضع المأزوم الراهن للمجتمع الصحفي والإعلامي في مصر، هذه التوصيات كالتالي:**

1. فيما يرتبط بالحريات الصحفية: للحد من الانتهاكات ضد الصحفيين/الإعلاميين يستلزم تعزيز الحماية القانونية للعاملين/ات بالصحافة والإعلام عبر الضغط على المشرّعين؛ لتعديل القوانين بما يضمن حماية فعالة للصحفيين والإعلاميين، خصوصًا ضد الحبس الاحتياطي المتكرر الذي تبيّن أنه أكثر الانتهاكات شيوعًا. كذلك تفعيل آليات الرقابة القضائية على قرارات تجديد الحبس. كما يستلزم إطلاق قاعدة بيانات وطنية عن حالات الانتهاك؛ لتوثيق الحالات بشكل مؤسسي، وتسهيل التواصل مع الضحايا، وتوفير دعم استراتيجي لهم.

2. فيما يتعلق بالمؤسسات الرقابية: ضرورة مراجعة دور المجلس الأعلى للإعلام، ومراجعة القرارات الصادرة من المجلس؛ لضمان أنها لا تتحول إلى أدوات قمع بدلاً من التنظيم. مع التأكيد على أهمية إشراك منظمات المجتمع

المدني في إعداد الأكواد والمعايير الإعلامية.
حتمية إعادة النظر في أساليب الرقابة على الإعلام الرقمي بما لا يمس حرية التعبير، ويُراعى الحقوق الرقمية للصحفيين والمؤسسات.

3. توصيات لحماية الصحفيات: وثّق التقرير 12 انتهاكًا ضد الصحفيات خلال 3 شهور فقط؛ ما يستلزم "تأسيس وحدة رصد داخل النقابة" تعمل بشكل أساسي على رصد الانتهاكات الموجهة للصحفيات، على أن تشمل حالات التحرش، التمييز في التغطيات أو الترقية، التهديدات الإلكترونية. كذلك توفير شبكة دعم نفسي وقانوني للصحفيات، بالتعاون مع منظمات ذات الصلة. مع ضرورة التفكير في فرض "كوتا" أو "المحاصة النسائية" في لجان النقابة؛ لضمان تمثيل مصالح الصحفيات عند اتخاذ القرارات المهنية. مع الحرص على تنظيم حملات توعية للمؤسسات الإعلامية حول التمييز الجندري، وكذلك الحرص على وضع مدونات سلوك ملزمة لحماية الصحفيات من أي انتهاك.

4. الفصل التعسفي للصحفيين /ات: سجل التقرير 6 حالات فصل تعسفي خلال 3 شهور، ما يعني 2 حالة فصل تعسفي كل شهر، وهو رقم ليس بقليل، من ثم يوصي التقرير، بأهمية إطلاق خط قانوني ساخن داخل النقابة يتولى تلقّي الشكاوى ومتابعتها قضائيًا، وتأمين محامين متخصصين في قضايا الفصل التعسفي. كذلك ضرورة التفكير في إلزام كل مؤسسة إعلامية بإبرام عقود واضحة وعادلة، مع تسجيلها رسميًا لدى نقابة الصحفيين. والنقاش حول مقترح إنشاء صندوق دعم مالي للطوارئ؛ لدعم الصحفيين المفصولين حتى يتمكنوا من رفع قضاياهم أو إيجاد فرص بديلة. مع فضح المؤسسات المتورطة في حالات فصل؛ عبر نشر قائمة سوداء شهرية داخل النقابة وفي سائر الجهات ذات الصلة تضم المؤسسات التي تفصل صحفيين تعسفيًا.

5. حجب المستحقات المالية: وثق التقرير عدد 9 حالات حجب حقوق مالية، وللحد من هذا الانتهاك يقترح التقرير، تشريع مادة نقابية ملزمة، تعطي النقابة الحق في تجميد قيد المؤسسات الممتنعة عن دفع المستحقات لموظفيها. وتفعيل دور لجنة الشكاوى المالية في النقابة، مع منحها صلاحية إحالة الملفات للقضاء العمالي مباشرة. ويمكن التفكير كذلك في التفاوض مع المؤسسات الصحفية على "عقد نموذجي" موحد؛ يتضمن بنودًا تضمن تسليم المرتبات والبدلات في مواعيد ثابتة، وإلا تُغرم المؤسسة غرامة تأخير. وأخيرًا، ربط تجديد تراخيص المؤسسات الإعلامية بإثبات تسوية كافة المستحقات المالية للصحفيين.

## حقوق النشر والاستخدام

يحتفظ المرصد المصري للصحافة والإعلام بكافة الحقوق المتعلقة بمحتوى هذا التقرير، نصًا وبيانات وتحليلاً. يُسمح باستخدام المحتوى لأغراض غير ربحية في مجالات البحث والتوثيق والتدريب، شرط الالتزام بنسب الاقتباس للمصدر وعدم إجراء أي تحريف أو اجتزاء يخلّ بسياقه أو دلالاته. ويُحظر صراحةً إعادة نشر المواد الواردة أو استخدامها في سياقات تجارية أو إعلامية دون إذن كتابي مسبق من إدارة المرصد، مع مراعاة المبادئ المهنية وحقوق الملكية الفكرية. يمثل أي استخدام غير مصرّح به انتهاكًا لحقوق النشر وقد يُعرّض مرتكبه للمساءلة القانونية.


المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media


www.eojm.org
info@eojm.org
01557774094
EOJM
EOJM

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
EOJM
www.eojm.org